PSYCHOLOGY AND EDUCATION (2025) 62(02): 299-320
ISSN:1553-6939

The Semantic Potential between the Rigidity of Grammar and the Openness of the Pragmatic Horizon: A Reading of a Qur'anic Model

Dr. Nouari Saoudi Abouzaid[1]
[1]Laboratory of Dictionary of linguistic and rhetorical terms in the Arab heritage, University of Mohammed Lamine Debbaghine, Setif 2 (Algeria).
The Author's E-mail: n.saoudi1@univ-setif2.dz

Received: 15/07/2024 **Published: 12/02/2025**

Abstract:

Grammar represents the legal framework of language, through which individual words acquire meaning within the permissible combinations and patterns it governs. Any violation of these rules leads to a disintegration of the structure, followed by a rupture at the core of meaning. However, this does not imply an absolute determinism of structure over meaning, nor does it suggest the complete subordination of meaning to structure. Many meanings in discourse emerge contrary to grammatical laws, driven by the circumstances of communication and the general context.

This study addresses the major issue concerning the two sides of this debate and seeks to answer central questions, such as: To what extent does grammar control the system of meaning and its outcomes, particularly within the highest-quality discourse, the Qur'anic discourse? How can a single syntactic structure possess multiple semantic potentials, where the simplest one is expressed on the surface, while broader interpretive possibilities remain latent in the background? Furthermore, how can we resolve the temporary state of uncertainty experienced by discourse due to the initial conflict between grammatical rules, the speaker's intent, and the circumstances of the discourse?

Keywords: Semantic potential, grammar, pragmatic horizon, Quranic model.

الممكن الدلالي بين صرامة النحو وانفتاح أفق التداول _ قراءة في نموذج قرآني

د. نواري سعودي أبو زيد[1]
[1]مخبر معجم المصطلحات اللغوية والبلاغية في التراث العربي، جامعة محمد لمين دباغين، سطيف2 (الجزائر).

الملخص:
يمثل النحو الجانب القانوني في اللغة، الذي يصير للألفاظ المفردة، بموجبه، معنى داخل ما يسمح به من وجوه تآلفات وضروب انتظامات، يؤدي الإخلال بها إلى تفكك التركيب، يتبعه انشطار في صلب الدلالة، لكن ذلك لا يعني التحكمية المطلقة للتركيب في الدلالة، كما لا يعني تبعية الدلالة للتركيب بالكلية، فقد تتولد كثير من الدلالات في الخطابات على خلاف ما يوجبه النحو وتستدعيه قوانينه، ضمن مدارات لا تسوغها إلا ظروف التخاطب وملابسات السياق العام. ولقد جاء هذا البحث ليعالج الإشكالية الكبرى المتعلقة بطرفي هذه الجدلية ويجيب عن تساؤلات مركزية مؤداها: إلى أي مدى يتحكم النحو في جهاز الدلالة وما يفرزه ضمن أعلى الخطابات درجة في سلم النوعية وهو الخطاب القرآني؟ وكيف يكون للتركيب الواحد ممكنات دلالية يحتل أبسطها الواجهة كما ينطق به الملفوظ، في حين تنداح مدارات تأويلية أخرى ممكنة لا يقولها اللفظ، مع كونها تحتل المساحة الأوسع في الخلفية؟ وكيف نخرج من حالة اللاقرار المؤقت التي يمر بها الخطاب بفعل التعارض الأولي بين ما توجبه القواعد وما يفرضه قصد المخاطب، وما تستدعيه ظروف الخطاب؟

الكلمات المفتاحية: الممكن الدلالي، النحو، أفق التداول، النموذج القرآني

مشكلة الدراسة:

تنبني مشكلة الدراسة على سؤال محوري مؤداه: إذا كان النحو إطارا قانونيا ثابتا ومحدودا يستند إليه الاستعمال اللغوي وتبليغ المقاصد، فكيف يتسنى لتلك الخاصية القالبية والنسقية الصارمة أن تكون خلفية لتوليد اللانهائي من الأشكال اللغوية على اختلاف مقتضياتها وتنوع سياقاتها وتباين دلالاتها؟

ويتفرع عن هذا السؤال المحوري أسئلة فرعية أخرى، لعل أهمها:

ما الآلية التي تكفل بناء صرحة التدليل بمختلف مراتبه ومداراته بواسطة الممكنات النحوية الشكلية المحدودة؟ وكيف تتولد ماهر العماء الدلالي على الرغم من ثبات القواعد النحوية وأحادية الأشكال التركيبية وثبات وظائفها؟

أهداف الدراسة:

تروم الدراسة تحقيق مجموعة من الأهداف قد نجملها في:

_بيان الوظيفة التوليدية المنوطة بالنحو وهي وظيفة مطردة على قلة قواعدها، تتكفل بإنتاج ما لا حصر له من أشكال التعبير عن الدلالة.

_معرفة كيفية تجنيد ممكنات اللغة للتكيف مع متطلبات التداول الذي كثير من مكوناته من طبيعة غير لغوية تتجاوز منطوق العبارة وما يحصل منه من دلالات.

_الوقوف على كيفية توظيف التعبير القرآني للموارد اللغوية عن وجوه متباينة من الدلالة، بعضها يحتمل أن يكون ممكنا متخفيا خلف الدلالة الظاهرة، وبعضها توهم به الوظائف المعجمية والنحوية والقصد إلى غيره دون سواه وذلك حينما يتعذر الجمع بين الدلالتين، رفعا للبس المتولد من الاحتمالية الدلالية الثنائية أو المتعددة، ومن مظاهر الاحتمالية الدلالية المتناوبة والمتراكبة والمتنافية التأشيرية والالتباس الدلالي وماهره والتضمين والمجاز بمعناه العام.

أهمية الدراسة:

تكمن أهمية الدراسة في:

_أنها تتناول طرفي معادلة الاستعمال اللغوي الممثلين للكفاية اللغوية: القوانين النحوية وهي من طبيعة تجريدية متعالية، والدلالة علة كل تواصل لغوي وهي حاصل نوعين من الموارد: الموارد المعجمية والموارد الوظيفية السياقية، ولا تقاس الكفاية الاستراتيجية الشاملة لفعل التخاطب إلا بما يتحقق من المواءمة بين موجبات النحو ومتطلبات التدليل.

_أنها تسعى إلى بيان تحكمية مكونات فعل التدليل الذي هو في جله مرتهن للتداول، وأن القصد هو من طبيعة عرفانية تتجاوز اللغة إلى المقام إلى الخلفية النفسية والمرجعيات الذهنية التي تفعل فعلها في بناء معمار الدلالة الحقة.

_أنها تروم بيان الخصوصيات التعبيرية للنظم القرآني وكيفيات توليد الدلالات المتناسلة في حدود القالبية النحوية المحصورة، وهو ما يعطيه طابع الإعجاز وخاصية القول باستمرار ويمنحه إكسير الخلود والأبدية والتعالي عن سائر أشكال القول البشري.

الدراسات السابقة:

لا شك أن ثنائية النحو والدلالة كانت وما تزال إشكالية تثير الباحثين، ومحورا تدور حوله عديد الدراسات الحديثة والمعاصرة لسبر طبيعة العلاقة التي تطبع طرفيها، ولعل من تلك الدراسات:

_ دراسة محمد الفاروق عاجب المعنونة بـ "إشكالية العلاقة بين النحو والدلالة، تجليات نظرية الإعراب فرع الفرع" المقدمة لنيل درجة الماجستير في اللغويات، بجامعة ابن خلدون، تيارت-الجزائر (1434ه / 2013م)، وقد عالجت موضوع علاقة النحو بالدلالة في تفسير التحرير والتنوير، باعتبارهما مستويين أساسيين من مستويات النظام اللغوي، في ظل تنامي الجدل حول قضية الإعراب في علاقته بالمعنى.

_دراسة الباحث محمد حماسة عبد اللطيف، الموسومة بـ "النحو والدلالة مدخل لدراسة المعنى النحوي الدلالي" (2000م)، الذي بحث فيها وجوه تلاقي النحو بالدلالة في التراث النحوي العربي، وكيف يتشكل المعنى من المادة الأولية (الألفاظ)، وما يتخلق من تآلفها الوظيفي في السياق النحوي، إلى جانب إسهام المظاهر الصوتية المقطعية وفوق المقطعية من دلالات، ومحاولته الكشف عن دور شكل الائتلاف في المعنى من خلال طريق الفحص الاستبدالي.

_ دراسة إسمهان بدي وعبد الناصر بوعلي المعنونة بـ "علاقة النحو بالدلالة في النظرية النحوية العربية" (مجلة جسور المعرفة، م9، ع2، مارس2023م)، وقد أفرداها لبيان العلاقة بين النحو والدلالة في الخطاب النحوي العربي التراثي، ولعرض الآراء فيها بين مثبت ونافٍ، لينتهيا إلى نتيجة مركزية مفادها أن النحاة العرب قد أغرقوا في الصنعة النحوية الشكلية، ولم يولوا اهتماما ذا بال لدور المعنى في بنية التركيب، وأن الفضل في محاولة التخفف من تلك النزعة الشكلية يعود إلى رواد بلاغة الذوق كعبد القاهر الجرجاني الذي لم يفلح كثيرا، برأيهما، في إعطاء المعنى حقه من في الدرس النحوي.

وتتمثل خصوصية دراستنا في أنها _ وإن كانت تستفيد في البحث عن طرق بناء صرح الدلالة من المعجم والنحو وعلم الدلالة والبلاغة _ تعتبر الدلالة كيانا فسيفسائيا يرجع بعض مكوناته إلى ما يقرره العرف اللغوي معجما ونحوا، وبعضه ينتزع من فلسفة اللغة وآلية المفهمة التي تشتغل من خلالها قوى التعقل عند الإنسان وما يشتبك معها من بواعث نفسانية وذهنية، ويتداخل فيها ما هو موضوعي بما هو ذاتي خالص، لتعالج درجات الدلالة في النماذج القرآنية المختارة، وما يعرض لها من مظاهر لبس مؤقت، وما يتوسل به من وسائل لرفع ذلك اللبس، لتصل حالة القلق المعرفي الأولي إلى نقطة القرار عند تحصيل القصود الممكنة.

مقدمة:

من المسلم به أن الإنسان لا يمكن أن يستقل بكل شؤونه ولو أراد، بحكم استحالة عمله عموديا وأفقيا في الوقت نفسه، لذلك احتاج إلى من يكمل دوره الذي ينتدب له نفسه والوظيفة الوجودية التي ينهض بها، وهي وظيفة تمثل واحدة من جملة وظائف اجتماعية، ثم إن هذا الترافد الوظيفي داخل المجتمع، الذي يعد السمة الأبرز للحياة الإنسانية، لا يتأتى إلا بروابط تواصلية تربط الكائن الحي بغيره؛ يُفْهمه ويفهم عنه ضمن حزمة من الأنساق التواصلية اللفظية منها وغير اللفظية، التي تشتغل تبديلا ومزامنة، غير أن أبرزها جميعا النسقُ اللغويُ بشكليه: الملفوظ والمكتوب.

إن هذا النسق العجيب _ وإن كان يرتد إلى ما أسماه كاسيرر في سيميولوجيا التواصل بالخاصة الرمزية للإنسان _ فإن خاصيته الرمزية تلك لا تقوم وحدها بضمان التواصل اللغوي، بل ليست هي إلا لبنة في بناء أكبر؛ لأن التواصل لا يكون بالمعاني المفردة ولو كانت مجردة، بل إنه لا يجري إلا بالمعاني المركبة التي ليست جمعا وتكديسا لتلك المعاني المفردة؛ بقدر ما هي بناء للعلاقات بينها، فتتخلق عنها المعاني الوظيفية الناشئة عن مبدإ التعليق الذي يضمنه النحو، وهنا تنتصب أمامنا مجموعة من التساؤلات تنتظمها الإشكالية الكبرى لهذا البحث: إلى أي شيء تعود تلك الوظيفة الناظمة تلك التي يكفلها النحو؟ إلى طابع النسقية الصارمة التي تميزه، أم إلى طبيعة الكائن الناطق وطبيعة اللغة، أم إلى كل أولئك؟ ثم إذا سلمنا بالخاصية القالبية الصارمة التي تطبع النحو، فكيف يكون خلفية مرنة للتواصل الإنساني على اختلاف مقتضياته وتنوع سياقاته، وهي مرونة لا يمكن جحدها؟ إلى أي حد يمكن بناء الدلالة بأشكالها، وتنوعات مراتبها، ومداراتها التأويلية اللامتناهية أحيانا من طريق ما هو مضبوط في أشكاله، محدود في ممكناته القالبية على أقل قدر؟ كيف تحدث حالات اللبس الدلالية على الرغم من ثبات الأشكال والوظائف التي تنبئ عنها الحركات الإعرابية؛ على الرغم من ثبات الأشكال النحوية؟ وكيف ينتج ما يمكن أن يؤدي إلى اضطراب في عملية التواصل، بل كيف تتعطل أحيانا؟ وما الأسباب التي تقف وراء تلك المظاهر الطفيلية في الخطاب؟ هل يرتد ذلك إلى خلفية النحو وعدته النظرية _ وهي مرعية على كل حال _ أم إلى الدلالات المعجمية في علاقتها بالسياق اللغوي، أم إلى الإنتاج اللغوي في ارتباطه بالآفاق التداولية التي هي من طبيعة غير لغوية؟ كل تلك الأسئلة تظل ذات مشروعية قائمة يستند إليها البحث في الاهتداء إلى إجابات كاشفة من خلال نماذج من الخطاب القرآني باعتباره نصا متعاليا وخطابا لغويا مثاليا متجاوزا.

1_ صرامة النحو والمنعطف الدلالي:

مما أجمع عليه العقلاء أن اللغة إنما تكون للتواصل وظيفة ثابتة، لا تنازع فيها وإن كثرت الوسائط، وتباينت وجوهها واشتد أثرها، لكنها تبقى جميعا منها بمنزلة الفرع من الأصل، والرافد من البحر، وقد علم فوق ذلك أن اللغة لا تكون ناهضة بتلك الوظيفة بأفراد الكلمات، التي وإن ضمنت دلالاتها العرفية والمنطقية التصورية، فإنها لا يمكن أن تبلغ معنى مركبا يكون تاما، يحسن السكوت عليه، وتجب الفائدة به على حد تعبير القدامى، لأن "الكلمة الواحدة لا تشجو، ولا تحزن، ولا تملك قلب السامع، إنما ذلك فيما طال من الكلام، وأمتع سامعيه، بعذوبة مستمَعه، وبرقة حواشيه"[1]، وكان لا بد إذا من التركيب، ولم يكن ما يجري من الكلام بعد التركيب "وإن قل ونزر أقل من الجمل، التي هي قاعدة الحديث، الذي يشوق موقعه، ويروق مستمعه"[2]، ولا يكون تركيبها إلا على وجه مخصوص، كما تضبطه قوانين النحو الذي إنما هو ضرب من الصورنة المجردة لمجاري الكلام كيف يكون، وما ينبغي فيه وما لا ينبغي، وما يجوز وما لا يجوز، على نحو ما يسمح به العرف اللغوي[3]، وتحصل به الإفادة، ويجمع ذلك وجوه التركيب، وما يطرأ من تصريف واشتقاق (التثنية، الجمع، التحقير، التكسير)، ومن إعراب يطال صور الكلمات وهيئاتها، وهو الضرب من النظم، الذي ليس في حقيقته سوى النحو ومعانيه، على حد تعبير عبد القاهر الجرجاني، ولا شك أن صور التركيب، وهيئات النظم تلك تابعة للمعاني وقصود المتواصلين، وهو الذي يعطي المزية لبعضها على بعض، انطلاقا من وجوه التعليق التي تجري بين آحاد الكلام، "وأنها لو خلت من معانيها –أي المعاني الحاصلة بالنظم – حتى تتجرد أصواتا وأصداء حروف، لما وقع في ضمير ولا هجس في خاطر، أن يجب فيها ترتيب ونظم، وأن يجعل لها أمكنة ومنازل، وأن يجب النطق بهذه قبل النطق بتلك"[4]، ولعادت إلى دلالات التعيين الأولى وما تجرد لها في النفوس، وما قام منها في الأذهان من المعاني المفردة، التي لا تجب بها المزية للكلمة في ذاتها، "ولكن تعرض بسبب المعاني والأغراض التي يوضع لها الكلام، ثم بحسب موقع بعضها من بعض، واستعمال بعضها مع بعض"[5]. وليست المعاني التي ذكرها الجرجاني سوى قصود المتكلمين وما ينوون تبليغه لمستمعيهم، "إن قولنا (المعنى) في مثل هذا، يراد به الغرض، والذي أراد المتكلم أن يثبته أو ينفيه"[6]. فالقصد هو الذي يبعث الحياة في الكلمات، ويخرجها من أحيازها المنطقية والوضعية عبر الهيكلية النحوية، وما يقتضي ذلك من وجوه ترتيب ونظم، التي سبق لنا أن شبهناها بعملية التنازل المتبادلة، التي تخسر فيها الكلمات شيئا من هوياتها الدلالية الإفرادية لصالح البنية التي هي آخذة في التشكل على امتداد التركيب، فهناك إذا دلالات أولية يجري التخلي عن بعضها، وبنية دلالية كلية كبرى (القصد، الغرض) يجري بناؤها على قدم وساق، وهو الفهم الذي نجده عند لسانيين رواد معاصرين، حاولوا أن يفسروا كيفية تنامي المدخلات والمخرجات الدلالية في خلفيتها الذهنية وأبعادها النفسية المرتبطة بالمتكلم بالقدر نفسه الذي ترتبط فيه بالمتلقي، الذي يضطلع بمهمة التأويل الدلالي للمعمار المتخلق، وهو معمار ذو أبعاد داخلية وخارجية، منها اللغوي الخالص، عبر محطات دلالية متدرجة، ومنها غير اللغوي، ليلتئم كل أولئك في بناء واحد يعطي للخطاب شرعية الوجود.

إن هذا التعدد للمدارات الدلالية، مهما حاولنا أن نكون صارمين بإزائه، لا يسعنا إلا أن ندرك فيه أهمية المكون النحوي، وضرورة الوقوف عند علة وجوده النظمي، وقد بين جاكندوف ذلك في قراءتيه المحتملتين لمدى تساوق البنيتين: النظمية التي ليست في حقيقتها سوى مراعاة معاني النحو وما توجبه، على حد تعبير الجرجاني، والتأويلية الدلالية، التي تتشكل بالتوازي مع البنية النظمية. تأخذ القراءة الأولى منحنى متشددا، قائما على تجزيئية/ تأليفية للمكونات النحوية، يقابل كل جزء منها جزءا مستقلا في البنية الدلالية الكبرى بصورة قابلة للملاحظة. أما القراءة الثانية فقراءة "متسامحة"، ترى أن أجزاء النظم تسهم بصورة مجتمعة في بناء المشهد الدلالي القابل للتأويل في البنية التصورية الكبرى، دون أن يعتقد بأنه مكون منفصل عن سائر المكونات[7]، في البنية الكبرى المعدودة روح الخطاب، "التنظيم الصوري للنص وذلك في الحدود التي يضمن فيها هذا الأخير استمراريته الدلالية"[8]، عبر انتظاماته الثلاثة: الجملية، وعبر الجملية، وفوق الجملية، لأن النحو يعمل على كل تلك الجبهات ليكون الكلام مثمرا في موقف تواصلي معطى، وليس التشكيل اللغوي، من حيث هو إنتاج فحسب، هو ما يعني المحلل في معرفة بصمة التحكمات النحوية في عمليات الصياغة، كما يرى (كوليولي)، بل أن ينظر إليه على أنه إنتاج دال في وضعية تلفظية ما، ليست سوى جملة شروط ذلك الإنتاج، أي أن ما يسمح به النحو، حال كونه مفيدا ودالا، تأليف للغوي مع ما يلابسه من معطيات خارج لغوية، كالواقع المادي، والأبعاد الاجتماعية والثقافية، وما يتخلله من وسائط إحالية[9]، تؤدي دور الربط للغوي بما ليس من طبيعته، حتى يكتمل البناء، ويتسنى التأويل الدلالي للبنية الكبرى، وتنتج التوجيهات الدلالية الشخصية للوعاء التخاطبي، وهي رؤى فردية للمحتوى الدلالي، قد تتخذ اللغة من خلالها وسيلة إخضاع وتوجيه لأغراض المخاطب، وعلى حد تعبير شانون، فإن "المعلومة" تنتج من خلال "الانفصال التام بين الإشارة كعنصر ومختلف المعاني التي تقدمها أجوبة المتلقين المختلفة، فهي بمثابة بناء وليست معطى واقعيا، لكن الأخطر يكمن في ربط المعلومة المموضعة objectivée على مستوى المبنى بالمعلومة الموضوعية objective على مستوى المعنى"[10]، وهو ما يعيد إلى الأذهان فكرة تسلطية اللغة، التي هي خلاصة النظر المنطقي لفلاسفة اللغة. إن تلك المركزية التي تحظى بها اللغة في صناعة الفكر وبناء العالم ذهنيا لدى أفراد الجماعة اللغوية في مستوى مكوناتها الذرية (الكلمات)، تزداد تجذرا وهيمنة وإخضاعا بتدخل التأليف النحوي الذي وإن ارتقى بالدلالة من المستوى النووي الأدنى، فإن المخاطِب يمارس من خلال التأليف بين المعاني مزيدا من الضغط على مخاطَبه لتوجيهه لصالح فكرة ما أو صرفه عنها إلى غيرها، أو تعديل رؤيته للقضايا، وبعيدا عن فكرة لومان Luhman الذي لم ير

في استعمال اللغة فعلا مثمرا، وعدها ممارسة خالية من أية غاية سوى الاهتمام بشبكة العلاقات التي تربط النسق بمحيطه، وتربطه بطابعه المعقد ذاته، يعتبر هابرماس أن الفعل اللغوي وتلقيه لم يعودا منتجين "لتأثيرات بل إن تحليلهما يتطلب النظر إليهما في ارتباطهما بالتبادلات الرمزية وبالمقامات اللغوية، ولا يمكن للمواقف وللآراء المرافقة للفعل أن تعبر وحدها عن الواقع"[11]، أي إن عملية التعبير، وفهم كيف تشكل ذلك التعبير، وإدراك مرامي المتكلم من ورائه لا يمكن التعويل عليها كثيرا، ما لم ندخل في الحسبان العناصر الطارئة على النسق اللغوي، لكنها تقيده وتوجهه، وهي مخالفة لطبيعته اللغوية.

والسؤال المتبادر إلى الذهن، ونحن نخوض في قضية النظام اللغوي الذي يمثل النحو خلفيته التجريدية، هو كيف يكون الانسجام الذي يحفظ سلامة السيرورة الخطابية بين طرفي هذه الثنائية، التي لا نزعم أنها ثنائية ضدية، لكنها على أقل تقدير ليست ثنائية تخلو من الإكراهات ولو شكليا أو مرحليا؟ كيف يكون لنا أن نتصور تناسل اللامتناهي نسبيا من محدود الحالات، المتناهي بوصفه نموذجا نظريا؟

بداية لنا أن نفترض مع شومسكي أن عملية التركيب في أية لغة، عبارة عن "دراسة المبادئ والسيرورات التي بموجبها تبنى الجمل في لغات خاصة. إن هدف الدراسة التركيبية للغة معينة هو بناء نحو يكون بمثابة آلية تنتج جمل اللغة موضوع التحليل"[12]، كما يسعى إلى وصف وتفسير النظام اللغوي الذي يقوم على أسس ثلاثة تعمل سويا: الاستعداد الفطري للاكتساب/ الاستعمال، والمادة اللغوية التي تشبع ذلك الاستعداد الفطري، وأخيرا المبادئ العامة التي تختص بها اللغة وبقية أنظمتنا المعرفية[13]، وهي من طبيعة حوسبية تقوم على تصنيفية داخلية، متدرجة من المتكرر والمتشابه إلى القاعدية الصورية المجردة، أو على حد قول ابن خلدون في عمل النحاة والتقعيد النحوي: "فاستنبطوا من مجاري كلامهم قوانين لتلك الملكة مطردة شبه الكليات والقواعد يقيسون عليها سائر أنواع الكلام، ويلحقون الأشباه بالأشباه"[14]، والخاصية الصورية التي للنحو هي التي تجعل من الممكن أن نذهب بعيدا في عملية الإسقاط والتعميم لأفراد النموذج النحوي، الذي يمثل إمكانية تنبئية لأية نظرية نحوية في لغة ما من اللغات، وفي الوقت نفسه، تثبت له الكفاءة الإنتاجية والتفسيرية بقدر ما يكون متلائما مع العرف اللغوي أو الاستعمال.

يتكفل النحو، بصفته النظرية المقررة، بإنتاج العبارات اللغوية، بداية من التصنيفات الصرف تركيبية الممثلة لأقسام الكلمة، مرورا بالكلمات المركبة التي اكتسبت، على الرغم من تركبها، قيمة المفهوم الواحد الذي لا يحتفظ بالضرورة ببقايا التأليف الدلالي للكلمتين المركبتين أو جملة الكلمات المركبة، من مثل: نجمة الأرض (نوع من الأعشاب الطبية)، تأبط شرا (علم شخص). وهكذا تستمر سيرورة العمل لتتحدد الدلالات الفرعية أو الجزئية كخاصيات التخصيص والتأشير والإحالية والموضع، وارتقاء إلى وجوه الاندماج الدلالي بين عبارتين أو مجموع عبارات؛ بالارتكاز على المسوغ الدلالي وليس التركيب وحده. وهكذا يتم توزيع الوظائف الدلالية داخل الإطار النحوي إلى أن نصل إلى البنية التصورية الكبرى أو الكلية. مرورا بدلالات التراكيب المكتملة بنيويا المعتمدة على مفاهيم مثل التبئير، وتوجيه واسمات الزمن، والتتميم وغيرها.

إن النحو، بهذا المنظور، آلية لغوية منطقية تكتسب صبغة الاستراتجية الشاملة للإنجاز اللغوي، قائمة على بناء خطاطات من طبيعة ذهنية، مجردة من الممارسات المشتركة التي تحظى بها جماعة لغوية ما، أو "تشتق من هذه العناصر عبر الظواهر النفسية الأساسية"[15]، الممثلة في مقومات الترابط والتألية والتجريد الخطاطي والمقولة[16]. وعلى ما مر فإن النحو، بوصفه وثيق الصلة بالنظرية الدلالية التي تتكفل بتأويل حاصل تجميع الكلمات بمعونة طرق الانتظام، "ليس فوضويا، وأنه ليس كتلة من الوقائع لا قوانين لها كما يعتقد في الماضي.. [إنه].. نظام على قدر كبير من التعقيد واللطافة، ولا يمكن التكهن بتنظيمه بطريقة بسيطة، من المبادئ العامة العرفانية والدلالية والتداولية.. ففي دراسة اللغة الطبيعية، يجهل المرء أو يتجاهل النظم [الذي يستعمله جاكندوف في معنى النحو] واضعا نفسه في مخاطرة تضيع بعضا من أشد الأدلة المهيكلة التي لدينا عن أية قدرة عرفانية.. فالإكراه النظمي هو الذي يجري السعي إلى توسيع هذا البرهان ليشمل ميدان الدلالة، ودونه لن نستطيع حتى محاولة استكشاف أي شيء مهم في العلاقة بين المبنى والمعنى"[17]. وعلى الأرجح فإن النحو بقدر ما هو صياغة صورية لنظام اشتغال اللغة وبانٍ للدلالة، هو أيضا موجه لفهم قصد المتكلم الذي هو من طبيعة مزدوجة، يقصد من خلاله "إلى أن يحدث في السامع أثرا ما مضمنا في القول، وهو يقصد إلى إحداث هذا الأثر بحمل السامع على تبين قصده إلى إحداثه، ويرمي إلى حمل السامع على تبين هذا القصد بمقتضى معرفة السامع بالقواعد المسيرة لقول الجملة"[18].

بقي، بعد هذا، أن نتبين كيف تتشكل مدارات الدلالة في ارتباطها بالبنية التصورية المتأثرة بالإكراه العرفاني، في إطار النظرية الدلالية، وعلى عين من نسقية الإطار النحوي الذي بيناه، وفي هذا، وبعيدا عن وجهة النظر المعتمدة في أغلب أعمال الذكاء الاصطناعي - وترى أن البنية الدلالية مكون فرعي في البنية التصورية، التي ترتبط بالبنية النحوية النظمية بصورة مباشرة بواسطة روابط تَنَاسُب تضطلع بها

قواعد التناسب- فإن جاكندوف يتبنى وجهة نظر (كاتز وفودور)[19]، التي ترى بأن البنية التصورية تقع في مستوى أعمق من البنية الدلالية، وترتبط بها بقاعدة غالبا ما تسمى بالتداولية. تؤدي القاعدة التداولية هذه دور المخصص لارتباط المعنى اللغوي بما يوجهه ويؤهله من إفراغات الخطاب من جهة؛ كالإسناد والتعليق والترادف والمشترك والتضاد ناهيك عن دور الروابط والعوامل، والمجاز والنقل وغيرها، وكل واحد من هذه باب تنفتح منه دلالات لا تكاد تحد، إلى جانب ارتباط المعنى أيضا بالمحددات غير اللغوية من جهة أخرى كالمخاطِب، والمخاطَب، والسياق الثقافي والاجتماعي والمعرفي لكل واحد منهما وهلم جرا. لكن جاكندوف يضيف إلى قواعد التناسب بين البنيتين التصورية والدلالية قاعدة جديدة غير مرتبطة بها سماها "قاعدة سلامة التكوين" التي تتولى "جرد الأوليات الدلالية والمبادئ اللازمة لتأليفها في الحد الأدنى"[20]، وهي مبادئ نحوية أساسا، مادام النحو "مجموعة متناهية من المبادئ الصورية التي تصف إجمالا المجموعة اللامتناهية من الأبنية التي يحكم المتكلم بكونها تكون جملا ممكنة في اللغة"[21]، وعلى مستوى البنية اللغوية الخطابية الكبرى المسماة نصا، كما يصطلح عليه أنصار اللسانيات النصية مثل فون ديك، تجري كل تلك العمليات ولكن بشكل موسع أيضا. ينظر إلى النص بوصفه كيانا مجردا يتحقق من خلال شبكة العلاقات التي يجري تأسيسها في صورة هرمية داخل الخطاب المعدود "موضوعا مدمجا لوسائط إنتاجه، وكذا للبيخطابية (interdiscursivité) التي يتناول داخلها كل نص، وتشكل أجناس الخطاب طبقة ضرورية تسمح بالنظر إلى النص المندمج في حقله الثقافي ضمن تشكيل خطابي"[22]، بل يربط العرفانيون - وللغاية ذاتها ممثلة في بناء الدلالة وتأويلها - البنية الصوتية والتمثيل الرمزي بالبنية الدلالية، بحكم الترابط بينهما القائم على الاستدعاء، كما يفتحون الباب للتمثيل الرمزي أيضا مكونا آخر له صلة بالنيتين، لأنه يشكل جزءا من نظام العبارة[23]. إذا فعلى الرغم من الطابع الرمزي للنحو وكونه خلفية جمعية مشتركة بين المخاطِب والمخاطَب، فإنه يظل له سلطان التحكم في العبارات الفعلية والممكنة إنتاجا وتوجيها، ولا يمكن بحال تصور معنى أو المغامرة بعيدا عن المضمون متعدد الارتباطات إلا برعاية نحوية نظمية، فلا المتكلم يستطيع أن ينتج خارجه، ولا السامع بمقدوره الفهم على غير الوجه الذي يجيزه النحو الذي يظل شرعية الربط الوحيدة بين الشكل والدلالة، ولا بد في كل تأويل أن يوافق وجها من النحو، بحكم أنه الذاكرة الكبرى التي تحفظ سلوك مجموع المستعملين.

2_ التأشيرية ومقتضى النحو:

لا شك في أن النص نسيج مترابط تنسلخ فيه الألفاظ من الدلالات الإفرادية المفهومية في بعدها المنطقي التصوري الخالص، كما يجري به التعيين، لتقيم ضربا من العلائق فيما بينها يتخلق منها معنى جديد، قد يحتوي المعاني الوضعية الأول، ويضم إليها معاني هي من صنف تركيبي، وهو ما يؤديه النحو ليقوم الخطاب جسر تواصل بين المتكلم والسامع، بما يتولد عنه من معان، هي في أبسط صورها جمل تدل دلالة مباشرة على قصد المتكلم على وجه الحقيقة، "ويقصد المتكلم في مثل هذه الأحوال إلى أن يحدث في السامع أثرا ما مضمنا في القول، وهو يقصد إلى إحداث هذا الأثر بحمل السامع على تبين قصده إلى إحداثه"[24]، ويجند في ذلك جملة من الوسائل من أهمها الوسائط التأشيرية، التي تؤدي دور الإحالة على جهات متعددة، وتجدر الإشارة في هذا السياق إلى مسألتين على قدر من الأهمية: تتعلق أولاهما بمفهوم مصطلح (**التأشير**) الذي يتجاوز ما يقصد به في النحو عادة من قسم أسماء الإشارة، مثل (هذا، هذه، تلك..)، وتتعلق ثانيهما بمجال اشتغال المفهوم، إذ لا يمكن تصور وجود فعل تأشيري إلا في ظل وجود تواصل متبادل، ويكثر في أنواع التواصل الشفهي، لكنه لا يعدم وجوده في الخطابات التي يجرى تثبيتها عبر وسيط الكتابة.

جرى النحاة على أن من حق كل معنى دخل الكلام أن يكون له دليل يدل عليه، سواء كان أصليا ثابتا كالنفي والشرط والاستفهام، أو كان عارضا كالإضافة التي يُدَل عليها بالكسرة في المضاف إليه، ولما كانت الإشارة من المعاني المتجذرة في الاستعمال، خصوها بكلمة دالة تعوض الإشارة باليد ونحوها، إلى ما هو محسوس حقيقة أو حكما لتصير في حكم المشاهد المعاين، ولما كان الانقطاع بين عالمي اللغة الذي منه كان تخلقها والذي تصنعه بداخلها، صارت الإشارة من طبيعة داخلية، أي أن تدل تلك المشيرات على كيان معنوي في اللغة[25]، والراجح أن تلك الأسماء لا تغني وحدها عن كمال المعنى وتمامه، ولا تكون رافعة للالتباس إلا بالعودة إلى ما كانت إليه الإشارة، ولا يمكن الاتكاء على لفظها وحده، يقول ابن جني: "وكذلك لو أومأت إلى رجل وفرس، فقلت: كلم هذا هذا فلم يجبه لجعلت الفاعل والمفعول أيهما شئت، لأن في الحال بيانا لما تعني"[26]، أي حال الإيماء، فقامت الإشارة الحسية في مقام التواصل قرينة تنهض ببيان المراد، خلاف ما لو تضمن السياق اللفظي قرينة لغوية مانعة من الاتكاء على الإشارة المادية وحدها لرفع اللبس الحاصل من التقديم والتأخير مثلا، وذلك نحو القرائن اللفظية، مثل التأنيث والتذكير، كقوله: "ضربت هذا هذه"، و"كلم هذه هذا".

إن المفهوم الذي سنرتضيه للتأشير هو ما قدمه جورج يول George Yule، إنه "فعل يستعمل فيه متكلم، أو كاتب، صيغا لغوية لتمكين مستمع، أو قارئ، تحديد شيء ما"[27]، وعلى هذا ستكون الإشارة أوسع من المفهوم الرائج في الأدبيات النحوية ، وستتضمن كل ما يمكن

أن يستعمل بوصفه وسائط لغوية لتحديد شيء ما كالإشاريات المعهودة، وظروف الزمان والمكان، وضمائر الأشخاص وما يطرأ عليها من تغيير لصالح الدلالة، وهي تخضع لإرادة المستعملين، وإلا فإنها لا تدل بنفسها إلا على شيء غير محدد، ولقد تعددت المشيرات في الخطاب القرآني تعدد الأغراض التي حركتها من أجل التحديد، وتعدد المستعملين لها.

1_1_ المشيرات الشخصية (الضمير)

يمثل الضمير وسيلة للربط بين أجزاء الخطاب، ويؤدي دور نسخ المراجع الشخصية، ويغني عن التكرار الذي يؤدي إلى الإملال الذي يؤثر على التواصل إذا تردد كثيرا، كما يؤدي إلى انتهاك أبرز مبدإ تواصلي، وهو تحقيق المقصود بأقل كلفة لفظية انطلاقا مما يسمى بالاقتصاد اللغوي. كل هذه الأدوار الوظيفية يحددها النموذج النحوي للمشير الضميري في صرامة واضحة، لفائدة انسجام الخطاب، الآيل إلى الإرعاء على سلامة التواصل؛ تجنبا لكل مظاهر التشتيت.

ولانبهامه يحتاج إلى ما يبينه، مع أنه في عرف كثير من النحاة أعرف المعارف[28]؛ لأنه لا يضمر إلا وقد جرى ذكره، فيكون من باب التكرير، إلا أن ذلك لم يشفع له ليرفع عنه الغموض الذي يكتنفه.

معنا النماذج القرآنية الآتية:

1- "إني أنا أخوك فلا تبتئس بما كانوا يعملون" (يوسف69)
2- "إنني أنا الله لا إله إلا أنا فاعبدني وأقم الصلاة لذكري (طه 14)

يمثل المشير (أنا) في العبارة (1) محددا شخصيا للمتكلم (يوسف عليه السلام)، وهو يعكس هويته الذاتية، فـ "الإنية" معنى كلي لا يمكن إدراكه إلا بالإشارة إلى الذات حكما، ما دام الخطاب يتمركز حولها، وما يلي البؤرة التأشيرية هو من خالص وصفها الذي يرفع اللبس عنها، فعبارة: "إني أنا" كما هي وحدها، لا يمكن أن تدل دلالة واضحة منضبطة، مع أنها تركيب إسنادي، إلا في ظل ظروف أخرى غير هذه الظروف، كأن يطرق أحد باب صديق له يعرفه من بصمة صوته، أو من ميقات مجيئه المتكرر في كل ليلة، سائلا إياه: من أنت؟ فيقول: إني أنا! ويسكت عن التتمة التي تمثل حظا إعلاميا متقاسما، في حكم المسكوت عنه: أنا الذي تعرف صوتي، أو أنا الذي أتردد عليك في كل ليلة في هذا الوقت، ولا أحد يزورك في مثله وبمثل هذا التواتر. وكأن يزور السامع كلاما في نفسه ليهدئ من توجسها وحفزها على فتح الباب: إنه فلان كما أعرفه من نبرة صوته، أو إنه فلان الذي حل موعد مجيئه ككل ليلة.

إن تجذر الهوية الذاتية للمتكلم في البؤرة التأشيرية التي تفيض على ما حولها وتحديدا على ما بعدها:

الذات ---------- المعرف

(أنا) (أخوك، الباعثة على الاطمئنان وعدم الخوف)

وكأن حقيقة الذات تفنى في حقيقة صفة الأخوة التي تمثل ملاذا للأخ وحماية له من كيد بقية الإخوة غير الأشقاء ومكرهم. وعنصر التأشير في كلا التركيبين يؤدي دورا إحاليا لجهة الخطاب، فما جرى نقله مباشرة بالفعل (قال)، واقتطاعه من حال ماضية ضمن سياق السرد ولحظته (الآن: زمن الوحي) يدور في فلك البؤرة التأشيرية المركزية في التركيب، وما اشتق بعد ذلك من خطاب النهي (لا تبتئس) راجع إليها، معلل بها.

أما العبارة (2) فيتصرف فيها المؤشر الشخصي تصرفا مغايرا، فهو وإن بقي محافظا على جهة التأشير المتوجهة إلى الذات المتكلمة، فإن علاقته بما بعده تبدو على خلاف علاقة نظيره بما بعده في العبارة الأولى، فإن الإحالة على غائب مؤشر إليه بضمير يفهم من الكلام موافق له في الجهية، مخالف له في درجتها ونوعيتها:

أنا ----- هو (الله)

معلوم لدى المتلقي (موسى عليه السلام)، بالاحتكام إلى الاعتبارات والمعايير الدلالية في الكلمات كما يجري عليه المعجميون[29]، من اشتراط أن يكون لها في الواقع كيانات مطابقة، حقيقة، كما يألف الناس في عالمهم المادي، أو حكما، كما هي هذه الحالة، من طبيعة الوجود الكلي للذات الإلهية التي لا يجيز الخطاب ولا سياقه الثقافي تجسيدها، وإنما يستدل على وجودها بآثارها.

إن التصنيف النحوي لهذا النوع من البؤر التأشيرية (أنا) يحصرها في زاوية شكلية ودلالية، تتمثل في الوظيفة شبه النحوية (ضمير فصل)[30]، المتمثلة في كونها قرينة لرفع اللبس، يستدل بها السامع على أن ما بعد الفصل خبر وليس من تمام معنى المبتدأ (الوصف)، لتساوي الموضوع والمحمول في التعيين، فدوره إذا لا يتعدى كونه مجرد قرينة لا يظهر أثره في السياق التركيبي إخضاعا نحويا كبقية الوظائف المتأصلة، لذلك اختلف النحاة في تصنيفه أيكون ضميرا أم لا[31].

يقتضي المعيار النحوي، وما جرى منه في التقعيد، أن ضمير الفصل هذا يزيد إلى الدور التأشيري الخارجي، دلالة تقوية الحكم الإسنادي الذي يجري في فلكه ويحجز بين طرفيه، من باب إفادة القصر، وهذا إن صح في العبارة الثانية (1)، فإنه يعرى منه عنصر التأشير في العبارة (2)، ما يعني أن الدلالة على القصر بين الموضوع ومحموله ليست ذاتية متأصلة في عنصر التأشير الشخصي هذا (الفصل)، وإلا ما كان يحضر في تركيب ويغيب في آخر، وأن حضور المؤشر في البنية النظمية، على ضبطها ودقتها، تنفلت منه، وعلى نفس المستوى: أي النظمي دائما، خصيصةُ القصر، التي إنما تسهر البنية التصورية الدلالية على توفيرها في البنية الكلية انطلاقا من عناصر إحالية خارجية ليست من طبيعة لغوية، تتعلق بالأحداث المعبر عنها في المستوى التداولي، الذي يمثل قاعدة تتوسط البنيتين التصورية والدلالية، وتؤدي دور المخصص للعلاقة المتخلقة بين المعنيين اللغوي وغير اللغوي.

يقوم التأشير الشخصي في الحالتين بربط حاضر (المتكلم) بغائب، تحدد طبيعته من خلال علاقته بالمخاطب، وعلاقة المخاطب بمضمون الخبر، فلما كان الغرض في العبارة التأشيرية (إنني أنا الله) هو مجرد التعريف بالنفس بعيدا عن معنى القصر[32]، وبأن المتكلم هو الله لإحداث المطابقة بين الطرفين (أنا - الله) لدى المتلقي(موسى عليه السلام)؛ حتى يرتفع الوهم العارض لديه، وحتى يوقن بأن من كلمه هو ربه الله، وليس هاجسا نفسانيا حصل له، ولا وهما خامر سمعه.

إن البؤرة التأشيرية تعلن التطابق بين المتكلم وبين هو (الله) المعروف لدى المخاطَب (موسى) والحاضر في ذهنه، أما في العبارة الثانية، فتسلك بؤرة التأشير مسلكا مختلفا، إذ تفيد، إلى جانب توطيد الربط بين الموضوع والمحمول (أنا - أخوك)، قصرا للموصوف على الصفة، وربطا للهوية الشخصية للمتكلم بمعنى الصفة القائمة بشخص الأخ، لرفع توهم الأخ الأصغر بنيامين أن من يكلمه شخص آخر غير يوسف، وتصحيحا لاعتقاد كان سبق إليه وإلى غيره (الإخوة) بنى عليه حكما بهلاك يوسف، والشك الذي تجري عليه عملية التصحيح هنا متعلق بالقسم الثاني من القضية الحملية في مستوى المحمول (أخوك)، لذلك احتيجت النسبة إلى التقوية بطريق القصر[33]، لرفع احتمال الاشتراك، فكأنه قال له (لست أنا إلا أخاك الذي ظننت أنه قد أكله الذئب كما أشاع الإخوة)، فإذا كانت جهة التأشير في الثاني متوجهة بالمطابقة للمعلوم الحاصل (الله)، فإن جهته في الأول متوجهة لتصحيح جهة الاعتقاد الزائف لتحصيل الصواب المفقود، لتتم عملية المطابقة أخيرا بشكل ناجح:

(أنا أخوك - أخوك لم يأكله الذئب).

وهكذا تتأسس العلائق التداولية غير اللغوية لتضطلع بدور التوجيه الدلالي في غمرة تكلس الشكل النحوي للتأشير الشخصي، وظهوره بمظهر الصيغة الفارغة التي ليس فيها سوى المساعدة على تمييز طبيعة علاقة ركني الإسناد، ومن ثم فهي علاقة شبه نحوية، أو نحوية ناقصة[34].

يظل المبدأ التأشيري يثير وجوها من الاشتغالات الخطابية الدلالية والتداولية، متفلتا من صرامة القاعدة النحوية، بالاستعانة بمكونات الموقف التواصلي، ففي عبارات:

1-وما تلك بيمينك يا موسى، قال هي عصاي أتوكأ عليها وأهش بها على غنمي ولي فيها مآرب أخرى (طه17، 18).

2-وتلك حجتنا آتيناه إبراهيم على قومه (الأنعام 83)

3-إن هذان لساحران (طه 63)

يتضمن التركيب الأول ضربين من المؤشرات، مؤشر الشيء (تلك) والمؤشر الموهم بالشيء (هي)، ولم يُبْن الجواب على نسق السؤال، فيكون: هذه عصاي. وإنما أجاب بما يكون به بيان الماهية التي منها التسمية المفيدة للتعيين؛ جريا على المقصود بالسؤال، وأضاف إلى ذلك وجوها تتخذ فيها العصا، تمهيدا للمفارقة التي ستحدث قريبا، متجاوزة لحقيقة التعيين، ولحقيقة ما ألحق به من وظائف في الجواب:

-قال ألقها يا موسى، فألقاها فإذا هي حية تسعى! (طه 19، 20).

والإشارة لإفادة المطابقة بين الإشارة في الواقع، وبين ماهية المشار إليه في الذهن، مع العلم أن هذا المتصور الذهني لا يعكس حقيقة الشيء الخارجي دائما، فقد يمثل اعتقاد المخاطب ولو خالف الحقيقة الواقعية المعبرة عن كمال الماهية، كما في: إن هذان لساحران.

ما يعني أن حقيقة المشار إليه بالإشارة، تتحدد بحسب طبيعة المتكلم، وطبيعة مقتضى الإشارة في ذهنه، واكتمال الحقيقة التصويرية عنده، كما يسير الفعل التأشيري أيضا من حيث طبيعته، وتحققه في الواقع وكيفية حدوثه، بالتوافق مع طبيعة المشير.

إنه لما كان المشير في عبارات من نسق (تلك) متنزها سبحانه عن المكان، وعن توصيف العضو والتجلي للمخاطَب، ولما كان المشار إليه غير متحدد حكما، فقد عوض الخطاب ذلك بأخص أوصافه[35]:

-خاصية المحل: بيمينك/ في التركيب (1)

-خاصية التمام الدلالي بالإخبار وما في حكمه: حجتنا (خبر عن اسم الإشارة)، آتيناها (خبر ثان أو حال) في التركيب (2)

إن التأشير في التنظيم النحوي وسيلة لتعيين شيء ما داخل الخطاب (بالمفهوم التحييني للخطاب)، فإذا أبهم كان لابد من عبارة تعوض الإشارة باليد، لأن أي عمل تأشيري غير لغوي تنهض اللغة بالإحالة عليه هو ألصق بالخطاب الشفهي، وحينئذ يعول على فهم السامع، وعلى ما يظهر في الخطاب من متممات مساعدة، وتلك المتممات هي من جنس الإخباريات؛ لأنها تتكفل بوظيفة بيان الإشارة، وهو ما يبرر تصنيف النحاة لأسماء الإشارة ضمن زمرة المبهمات التي تحتاج إلى ما يرفع عنها الغموض، فتكون التأشيرية إذا متجهة إلى مطابقة الحقيقة بتعليق الاهتمام بالشيء الخارجي، في حين تكون الماهية والمفهوم، أو جملة التمثلات عن الشيء، مرتبطة بوجهة اعتقاد المتكلم من جهة أولى، وبما ترتبط به عملية التأشير ذاتها من جهة ثانية، كأن يكون إخبارا أو سؤالا، وبما يترتب عن ذلك التأشير من جهة ثالثة. وهي أبعاد كثير منها تداولي خارجي، ولا يعول على النحو وحده في رسم حدود العبارة ودلالتها وامتدادها الخارج لغوي، فالإشارة في مبداها الأول نحوية، بحكم شكلها اللفظي وما تؤسسه من علاقات في التركيب، ولكنها لا تتضح إلا باستحضار الخارجي الذي يعود مرة أخرى إلى المتصور الذهني الذي يتكفل اللفظ ببنائه، من خلال ما يضاف إليه مما يشبه "التسوير" لتعريفه ورفع إبهامه لينطبق، بصورة ما، على ما يتحدد خارجا، وهي سيرورة التدليل التي رسمها العلماء العرب القدامى[36]، وهذا أقرب إلى وجهة النظر التي دعا إليها فودور وغاريت[37]، ويكون الارتباط فيها بين البنيتين النظمية التي تحكمها قواعد الاستدلال وتبين وجوه التناسب بين العناصر داخل العبارات، والتصورية التي تحكمها قواعد التداول، وتحدد وجوه العلائق بين البنية النظمية، وكيفيات إسقاطها في سياق التواصل، عبر عقلنتها وتسويغ ارتباطاتها الخارجية، وترتسم لنا في ذلك نمطية مزدوجة من الحركة: من البنية العبارية إلى البنية التصورية، ومن البنية التصورية إلى العبارة كما يحددها النظم، ليكون التواصل امتدادا لسلطوية النحو وتجاوزا لها في الوقت نفسه، فهو، أي التواصل، وإن خضع للنحو أول الأمر وتولد من رحمه، فإنه يأخذ منحى غير المنحى الذي تضبطه العبارة وتقيده القاعدة النحوية، لأنه وإن "كان مغلق من الناحية الإجرائية"، إلا أنه يتفلت بواسطة اقترانه "بنيويا بالمحيط"[38]. أو كما يري جان مارتيني، فإن هناك فرقا بين "أن تدرس نظاما معينا وأن تدرس التواصل في كل تعقيده"[39]. وقد أشار ابن جني إشارة لطيفة إلى أن الإشارة عموما وسيلة تواصلية مهمة، كثيرا ما يتعثر التواصل في غيابها، جريا على قولهم رب إشارة أبلغ من عبارة: "فليت شعري إذا شاهد أبو عمرو وابن أبي إسحاق، ويونس، وعيسى بن عمر، والخليل، وسيبويه، وأبو الحسن، وأبو زيد، وخلف الأحمر، والأصمعي، ومن في الطبقة والوقت من علماء البلدين، وجوه العرب فيما تتعاطاه من كلامها، وتقصد له من أغراضها، ألا تستفيد بتلك المشاهدة وذلك الحضور ما لا تؤديه الحكايات، ولا تضبطه الروايات، فتضطر إلى قصود العرب، وغوامض ما في أنفسها، حتى لو حلف منهم حالف على غرض دلته عليه إشارة، لا عبارة، لكان عند نفسه وعند جميع من يحضر حاله صادقا فيه، غير متهم الرأي والنحيزة والعقل"[40].

إلى هذا، نعرج على نوع خاص من التأشير الشخصي أو الضميري، ليس في ذاته ولكن في سلوك اشتغاله، وما يطرأ عليه من اختلاف في الجهة حال توارده في الخطاب في شكل ثنائية أو متوالية مثل قوله تعالى:

1- سبحان الذي أسرى بعبده ليلا من المسجد الحرام إلى المسجد الأقصى الذي باركنا حوله لنريه من آياتنا، إنه هو السميع البصير (الإسراء 01)
2- عبس وتولى أن جاءه الأعمى وما يدريك لعله يزكى (عبس 1،2،3)

تتجاوز العبارتان منطق النحو الذي تحرص قوانينه على التناسق والانسجام بين كل مكونات النظام، وتجنب كل مظهر من المظاهر التي تتهدده، من ذلك أن تتحد مرجعية الضمير إذا تكرر وروده، لتعلق كل جزئية من جزئيات التركيب به؛ باعتباره محور الحدث، فينتج عن ذلك ما يشبه الشرخ الذي هو من طبيعة دلالية أولية أكثر من كونها نحوية نسقية:

-[هو] (أسرى) / [نحن] (بارك – أرى) / [هو] (السميع البصير)

-[هو] (عبس – تولى – جاء(ه)) / [أنت] (ما يدريك)

فالإخبار بالإسراء مسندا لضمير الغائب في مناط الموصول (الذي)المنزه بلفظ التسبيح، ثم الانتقال إلى فعل المباركة المسند إلى ضمير العظمة (نحن)، يخالف ما يجري في كل تركيب نحوي نمطي يحرص فيه على سلامة الارتباط بين أجزاء العبارة، حتى لا يتشتت انتباه المتلقي، فيتفرق تركيزه بين وجهات شتى ومعادات متباينة في الجهية وفي العدد، وظاهر التركيب يحمل على الاعتقاد أن الذي أسرى غير الذي بارك جهة وعددا، بل هو أقرب إلى أن يكون من وُصِف بالسميع والبصير، غير أن الدلالة المتحصلة واقعة خارج ما يوجبه "مقتضى الظاهر"، على حد تعبير البلاغيين، من ضرورة تواطؤ الضمائر، وما ذلك إلا لإحداث نوع من المباعدة بين المعادين، لإظهار عظمة ما يورد بصيغة الضمير الغائب في (أسرى) وعظمة فعله وأنه لا نظير له في العادة، بل هو واقع في دائرة خوارق العادات التي لا يقدر عليها أحد غيره سبحانه، بغرض تمجيد المسبح وتمجيد فعله (الإسراء).

ولئن كانت الصيغة الثالثة (هو) تبدو معزولة عن ساحة الفعل في الخطاب، وليست حاضرة إلا سرديا فحسب، فإن اتحاد المحل الذي كان إليه الإسراء يدل على أن الفاعل هو نفسه، والتباعد الحاصل راجع إلى غاية الخطاب[41]، وهي مراد راجح للمتكلم في خطابه (تربية التنزيه والتمجيد لذاته سبحانه في نفوس المتلقين؛ بإيراد ما يوجب ذلك بطريق التعجيب)، وهنالك مقتضى دلالي خارجي آخر يتجاوز التركيب، وهو أن التحول في جهة الخطاب أملته عدم استقامة أن يتعجب المتكلم من فعل نفسه[42]، وهو ما لا يمكن لعاقل تصوره.

أما النموذج الثاني، فإن الإضمار فيه لا يجري على ما تقره الطبيعة النسقية للنحو وصرامة قوانينه، الخادمة لسلامة الخطاب وسلامة التواصل، القاضية بأنه لا يكون إضمار إلا ومرجع لفظي يسبقه، باعتبار أن الضمير وسيلة ربط، إلا أن تقوم قرينة، تتجاوز النحو، بالدلالة عليه، كالإشارة باليد ونحوها، أو سبق ما يدل عليه ولو بالفحوى، نحو قوله تعالى: "بل تأتيهم بغتة فتبهتهم" (الأنبياء 40)، الذي يرجع الضمير فيه (هي) إلى الساعة، المفهومة من سياق سابق (لو يعلم الذين كفروا حين لا يكفون عن وجوههم النار ولا هم عن ظهورهم ولا هم ينصرون آ39) وهو ما لا يمكن ملاحظته هنا، لأن التأشير بالضمير في:

-عبس [هو] / و/ تولى [هو]

لا معاد له في العبارة لا صراحة ولا بالفحوى، لينتقل الخطاب إلى المواجهة (الخطاب المباشر):

-وما يدريك.. تصدى.. جاءك.. تلهى.. (أنت)

ليقف المتلقي بين غيبة وخطاب تتوزع إحالاته على امتداد المتوالية العبارية، ولعل الانصراف منذ البداية إلى الإضمار المقصود حاصل لسببين:

أ- عدم التصريح باسم النبي صلى الله عليه وسلم تخفيفا للوطأة عليه، وأنه هو المآخذ على الفعلين الحقيقة.
ب- لأن الموقف للعتاب على ما بدر منه، واللوم على فعل العبوس والتولية في وجه الأعمى (ابن أم مكتوم). وهما فعلان ما كان ينبغي أن يكونا، ناهيك أن يصدرا من النبي لجلالة قدره، لعظمهما وفداحة التلبس بهما[43]، ولكونهما واقعين في حق من لا ينبغيان في حقه (الأعمى الراغب بشدة في الإسلام)، في مقابل الانشغال بمن لا رغبة له في الدين بالكلية.

1_ 2_ التأشير الموصولي:

ويجري على ما تقدم من تحديد الجهة التأشيرُ بالاسم الموصول، في نحو قوله تعالى:

- واتل عليهم نبأ الذي آتيناه آياتنا فانسلخ منها فأتبعه الشيطان فكان من الغاوين (الأعراف 175).
- والذي قال لوالديه أف لكما أتعدانني أن أخرج وقد خلت القرون من قبلي.. (الأحقاف 17).

يلاحظ، بداية، أن هذا ضرب له شيء من الخصوصية، لأنه يدرج إدراجا، ولا يحيل على شيء سابق في سياق الكلام، وإنما على مضمون يجيء بيانه بعد ذلك، والتبئير في الخطابيات الحكائية المباشرة هذه، وإن كان يفتتح بالموصول (الذي)، فإن الهدف هو مضمون الصلة، التي تتولى رفع الإبهام عن الموصول، الذي يراه النحاة من المعارف وفي الوقت نفسه من المبهمات أيضا، وإنما عدل عن الجملة إليه لتعذر التأشير بها مباشرة، ولكونها مناط شهرة الموصول.

لكن ما يميز النمطين التأشيريين (الشخصي والموصول) الجهة ودرجة الغموض ومنزلة المؤشر من الخطاب، فالمشير الشخصي وما قام مقامه يحيل على حاضر حقيقة أو حكما، كما بينا سابقا، يشار إليه أثناء الخطاب؛ بغية استدعائه بما يبينه ويوضحه، في حين أن الموصول قد يكون كذلك إن كان تابعا لغيره، ولم يكن مستأنفا فيه الحديث، نحو المثال الأول، فهو في حكم المضاف إليه المقصود بالتذكير (نَبَأ)، على أنه يتوجه لغائب بمنزلة "هو"، الدال على كائن عام متعدد، لا على شخص بعينه، وعليه فبيانه كله في الصلة، لذلك كان أكثر غموضا من غيره، وإذا كان غيره مقصودا في ذاته، فهو يقصد به ما هو من تمامه[44]، الذي هو مراد الخطاب، خلاف غيره الذي يدل على مشار إليه يتعين بمعونة ما بعده؛ باعتباره شخصا أو شيئا مقصودا في ذاته، والتابع له مبين وموضح، كالإشارة والضمير.

ترجع فائدة التأشير بالموصول، كما يرى عبد القاهر الجرجاني وغيره من البلاغيين، من الناحية النحوية، للتوصل به إلى وصف المعارف بالجمل المعدودة نكرات، وعلى قولهم هذا، فإن التأشير وسيط لفظي يتقمص ما كان للجملة منويا، وهو الوصفية، فصارت تابعة له، واقعة من تمامه، وهي بيانه الذي يعلم ويشتهر به أمره وإن لم يكن الموصول كذلك. والتقدير على ما قالوا: واذكر الرجل الذي اشتهر بفعله الذي شاع[45]، وإن السياق هنا للعموم الذي يقتضيه جنس الرجال الذين ذلك ديدنهم[46]. وهذه الفروق في المعاني، بين أن يراد بالموصول معين وبين أن يكون عاما، لا تعود إلى أصول نحوية صرفة، بل إلى اعتبارات الخطاب الخارجية التي تمتد خارج حدود التأطير النحوي، لأن التعابير، على رأي التداوليين، "لا يمكن معاملتها على أنها تمتلك إشارة بحد ذاتها (كما يفترض في المعاملات الدلالية) ولكنها منوطة (أو غير منوطة) بوظيفة إشارية في سياق معين من قبل المتكلم أو الكاتب"[47].

3_ مقتضى النحو ومراتب التباس الدلالة

ولعل التحدي الأكثر وضوحا في مسألة طبيعة الارتباط بين النحو وبنيته الصورية المهيكلة، وبين الدلالة التداولية المتجاوزة للدلالات المعجمية والتصورية والتركيبية الدنيا، هو: كيف تكون معرفة تخلق تلك الدلالات الفسيحة من بنية نظمية محدودة في عناصرها، محدودة في دلالاتها؟ وهل فعلا تقف البنية النحوية عاجزة دون الإيفاء بمراد المخاطب أحيانا، لتترك الفرصة لعناصر من خارجها لأداء تلك المهمة؟

لقد أدرك القدامى هذه المعضلة وحاولوا معالجة توالد كثير المعاني مما هو محدود الحالات. ولئن أدركوا أن النحو تنميط لما يراد أن يكون ثابتا، مطردا اطراد القاعدة التي لا تتخلف، فقد أدركوا أيضا أنه إنما جعل لتستقيم به العبارة استقامة تؤدي المعنى، وهو مما لا يتفاضل فيه الناس، ولا يكتسبون فيه المزية، إلا بقدر ما يقفون عليه، وأدركوا أيضا أن الدلالة التعبيرية غالبا ما تكون قاصرة، وأن الناس إنما يتفاوتون في قدرتهم على التصرف في ضروب التعبير منطوقا أو مكتوبا، وبخاصة في التعابير الأدبية التي لا تقع طبقة واحدة، وإنما هي مستويات بحسب مهارة التعبير، ومهارة تصريف الكلام على مجاري قوانين النحو، ما يعني أن النحو وإن كان صمام الأمان للسلامة اللغوية، فإنه لا يكفي وحده للإرعاء على السلامة التواصلية العليا، ولا يدعي النحو لنفسه أن مهمته مطابقة البنية النظمية للبنية الدلالية، وإلغاء الفوارق الممكنة بينهما، وإنما جهده أن يقلص تلك الفوارق. وبعبارة أخرى، على حد تعبير جاكندوف[48]، لا ينبغي أن ننطلق من مسلمة أن كل عنصر من البنية النظمية التي يكفلها النحو سيجد له حتما تفسيرا في مستوى البنية الدلالية، بسبب أن هذه الأخيرة ليست جمعا تراكميا للعناصر النظمية التي تقوم على مبدأ التجاور، بقدر ما هي امتزاج انتقائي لخواص الوظائف التي تؤديها تلك العناصر النظمية[49]، هذا من جهة، ومن جهة أخرى فإنها تتألف من ذلك الجمع النوعي، لا الكمي، للعناصر الوظيفية، التي تتألف منها دلالات الفاعلية والمفعولية والإخبارية والحالية والإضافة وغيرها، إلى جانب احتساب العناصر غير اللغوية الطاغية على المكون اللغوي، كأطراف الخطاب والمقام والقصود المتبادلة وسواها.

ولا شك أننا نسلم من حيث المبدأ، أن أي تغيير في البنية النظمية يقابله أو ينعكس عنه في شكل استجابة من المؤول استجابةً تتبع قصد المتكلم، تغييرٌ في البنية الدلالية، نظير التلوينات الخطابية في الكلام العربي، التي تعجب لها الكندي المتفلسف، فقال لأبي العباس: "إني لأجد في كلام العرب حشوا! فقال أبو العباس: في أي موضع وجدت ذلك؟ فقال: أجد العرب يقولون: عبد الله قائم، ثم يقولون: إن عبد الله قائم، ثم يقولون: إن عبد الله لقائم، فالألفاظ متكررة والمعنى واحد"[50]، ويعقب الجرجاني على حال مثل هؤلاء من الناس، فيقول: "واعلم أنه ليس عجب أعجب من حال من يرى كلامين أجزاء أحدهما مخالفة في معانيها لأجزاء الأخرى، ثم يرى أنه يسع في العقل أن يكون معنى

أحد الكلامين مثل معنى الآخر، حتى يقعد فيقول: إنه لو كان يكون الكلام فصيحا من أجل مزية تكون في معناه، لكان ينبغي أن توجد تلك المزية في تفسيره. ومثله في العجب أنه ينظر إلى قوله تعالى (فما ربحت تجارتهم) فيرى إعراب الاسم الذي هو (التجارة)، قد تغير فصار مرفوعا بعد أن كان مجرورا، ويرى أنه قد حذف من اللفظ بعض ما كان به، وهو (الواو) في (ربحوا)، و(في) من قولنا: في تجارتهم، ثم لا يعلم أن ذلك يقتضي أن يكون المعنى قد تغير كما تغير اللفظ"[51]. وعليه فإن المعنى تابع للطريقة التي بها يقال، وهذه قضية أولية أصيلة في معالجة مسالك القول، فمعنى "عبارة ما إنما هو ذاك البناء أو التشكيل الخاص الذي تفرضه العبارة على مشهد تصوري. وبذلك يتمثل التحليل الدلالي لعبارة ما في إبراز الطريقة الخاصة التي وقع اعتمادها في تلك العبارة لتشكيل المشهد وبنائه بطريقة معينة مخصوصة"[52].

والسؤال بعد هذا الذي عرضنا في التفاوت الدلالي الذي يتبعه تباين نظمي بحسب القصد والغرض: هل تجري كل التباينات الدلالية على هذا المنوال؟ وهل تنشأ الفروق الدلالية دائما في المستوى النحوي، بحسب ما يطرأ على التركيب دون أن تتعداه؟ بتعبير آخر: ألا تقف عملية التشكيل النحوي عاجزة أمام ضروب من الدلالة لا تجد تفسيرها فيه، بل يجد المتلقي نفسه، من أجل أن يجري عملية تأويلية مثمرة، ملزما بأن ينخرط في سيرورة استدلالية ليعثر على تأويل يناسب مراد المخاطب؟

4 _ التضمين وتجاوز المنطوق:

لمناقشة المسألة بشيء من التحليل نأخذ المثالين التاليين:

1-وما جعلنا لبشر من قبلك الخلد. (الأنبياء 34)

2-والله فضل بعضكم على بعض في الرزق (النحل 71)

يلاحظ أن العبارتين لا يظهر فيهما، من حيث البنية الدلالية، ما يصرح بالمقصود في البنية النحوية وما تتكئ عليه من الدلالتين المعجمية والتركيبية، فقصارى ما يمكن أن يفهم منهما نفي الخلود عن كل إنسان في الأولى، وإثبات المفاضلة لله بين عباده في الرزق في الثانية، غير أن المقصود مضمر في القولين، بوصفه عملا لغويا غير مباشر، من باب التلميح، وإذا كان سورل يرى في هذا النوع من التضمينات إشكالية تتخلق من مدى إمكانية ازدواجية القصدية عند المتكلم، وبالمقابل، تنجر عنها إشكالية أخرى، لكن هذه المرة عند السامع؛ إذ كيف يسوغ أن يفهم السامع العمل اللغوي غير المباشر، والواقع أن الجملة التي يسمعها تعني شيئا آخر غير ما يصرح به؟ [53]

ولئن أقر سورل بأنه يقترح، لسلامة استدلال السامع في مثل هاتين العبارتين، أن يؤخذ بعين الاعتبار ما أسماه شروط الإنجاز السليم أو "الموفق"، المتمثلة في الشروط التمهيدية وشروط المضمون وشروط الإخلاص، وهي كلها توفر للعبارة شروط الصحة التداولية، وليس علينا ههنا أن نشير إلى صدق المتكلم سبحانه، ولا إلى سلامة الغاية من الخطاب، وجملة المعطيات التي تتوفر لنا في سياق الخطاب في كليتها، التي تجعل من المضمون القضوي يحتمل ازدواجية التدليل، فتسليمنا بإمكانية أن تدل العبارة على المقصود في مستوى المعطى التداولي، لا يمنع البتة من أن يكون محتملا للدلالة الأولية أو المعنى الحرفي، وهذه خاصية كثيرا ما تتجلى في الخطاب القرآني، ما دام المعنى النهائي لا يلغي المعنى الحرفي الأولي أو يتعارض معه، وإن تفاوتا من حيث القيمة، ومن حيث ارتباطهما بصميم قصدية المتكلم، التي تحقق الغاية من الخطاب:

-تقوم العبارة الأولى على نوع من القياس، يعكس كيفية اشتغال الآلية الاستدلالية التي يمكن أن تفضي بالسامع إلى المقصود في مستواه التداولي، المتماهي مع قصدية المتكلم:

مقدمة كبرى: - لم يجعل الخلد لأي بشر.

مقدمة صغرى: - أنت من البشر

النتيجة: - لن يكتب لك الخلد.

أما العبارة الثانية فينطلق فيها المتلقي من تدرجية ثنائية في بداءتها (ظاهرة - مضمرة)، رباعية في مكوناتها على الحقيقة، لأن المضمرة منهما تقع في أربعة مراحل، يستلزمها الفعل غير المباشر المتمثل في منطوق العبارة:

الله فضل بعضكم على بعض في الرزق (ظاهرة)

(يستلزم)

الله قدر رزقا لكل أحد (مضمرة1)

(يستلزم)

لا أحد منكم يملك رزقا لغيره (مضمرة2)

(يستلزم)

الله هو الرزاق (مضمرة3)

(يستلزم)

المعبودات من دون الله لا تملك شيئا (مضمرة4)

غير أن السامع في هذه الحالة يسلك فيها سلوكا مغايرا في الاستدلال، بالاحتكام إلى قاعدة المفاضلة التي تقتضي الاشتراك بين المتفاضلين في قدر ما من الخاصية، وإلا استحالت المفاضلة من أصلها، ما يعني أن الرزق حاصل لكل أحد، وإنما الخلاف في القدر ليس إلا، وهو مناط المفاضلة هنا. هذا أولا. وأما ثانيا فلأن الذي لا يملك رزقه، لا يمكن أن يملك رزق غيره، ما يستلزم بالضرورة أن يكون الله هو المالك الأوحد لأرزاق الخلائق جميعا، من باب الامتنان، وفي الجملة نكير على من ساوى بين الخالق الذي من فعله الرزق وبين المعبودات التي لا تملك لعابديها شيئا[54]. وإذا كان مثل هذه العبارات يجوز فيها الجمع بين المعنيين: الأولي والنهائي، فإن هناك بعض العبارات التي لا يجوز فيها الجمع بينهما، لما يقع بينهما من تضاد وتنافر، نحو قوله تعالى:

1-ذق إنك أنت العزيز الكريم (الدخان 49)

وهناك ضرب آخر من العبارات التي تعني أكثر مما تقول أيضا، فهي تضمين بما يحتمله الكلام؛ باعتبار قصد المتكلم، لا باعتبار دلالة العبارة:

2-يسألونك عن الأهلة، قل هي مواقيت للناس والحج (البقرة 189)

3-يسألونك ماذا ينفقون، قل ما أنفقتم من شيء فللوالدين والأقربين واليتامى والمساكين وابن السبيل (البقرة 215)

فالناظر في طبيعة التركيبين من الناحية النحوية، لا شك يلاحظ شرخا بين حكاية فحوى السؤال وبين الجواب عنه، في إطار الأسلوب غير المباشر، الجاري مجري تلقين الجواب:

- موضوع السؤال الأول: طلب معرفة سبب تغير شكل الهلال.
- موضوع السؤال الثاني: طلب معرفة ما ينبغي إنفاقه.

وجريا على الظاهر، كان ينبغي أن يكون الجوابان على الشاكلة:

- يتغير شكل الهلال وحجمه بحسب موضعه (إجابة ناموسية فلكية)
- أنفقوا مما أمكنكم (إجابة عينية كمية)

ولا شك أن مثل هذين الجوابين لا تترتب عنهما كبير فائدة، وإنما الفائدة والحكمة الإلهية تتعلق بغير ما رمى إليه السؤالان، وكأن في الإجابة تقريع خفي للسائلين، وتوجيه لهم إلى ما كان يجب أن يكون محلا للسؤال، فالعبارة التي يستلزمها السؤال، وهي المعنى المضمن، الذي يفهم ولا ينطق، لسد الفجوة الدلالية بين شقي السؤال والجواب، هي:

- لا تسألوا عن شكل الأهلة، ولكن اسألوا عن الحكمة من جعله كذلك، وهذا جوابه (قل هي مواقيت للناس والحج).

- لا تسألوا عما يجب أن تنفقوا، ولكن ينبغي أن تسألوا عن مصارف الصدقات، وجوابها هو الآتي: (ما أنفقتم من خير فللوالدين والأقربين واليتامى والمساكين وابن السبيل)،

إخراجا للكلام مخرج الأسلوب الحكيم[55]، أو المغالطة[56]، أو مخرج الأفعال اللغوية غير المباشرة التي اقتضت إعادة توجيه الخطاب الوجهة المثلى، فكأن الجواب بطريقة مختلفة هو تقريع للسائل ورفض للقضية التي تعلق بها السؤال من أساسه، وإدراج الجواب على صورته المثبتة في العبارتين هو من قبيل العمل اللغوي غير المباشر، لأن ما يستلزمه يمكن أن يدرج في خانة التوجيهيات المتعددةِ الصيغة المتضادةِ في الوجهة باعتبار المآل؛ كأنه نهي عن السؤال منهم بصيغته، وأمر باتباع صيغة بديلة في السؤال للحكمة المقررة، ثم جرى اشتقاق العبارتين في الموضعين، على شكل جواب مختلف كليا عن السؤال وما يقتضيه.

ومن وجوه تحصيل الدلالة المتجاوزة لمقتضى التركيب وما يبنيه من معنى، إقامة العبارة على ضرب من الاستلزام بذكر الأدنى والتصريح بالأقل والمراد ما يعلوه أيضا:

3- إما يبلغن عندك الكبر أحدهما أو كلاهما فلا تقل لهما أف (الإسراء 23).
4- ولا تظلمون فتيلا (النساء 77).

فلقد صريح الخطاب بالنهي عن مجرد التضجر، المعبر عنه بكلمة (أف)، وهي أقل ما يمكن أن يوحي بضيق النفس منهما، وليس هو المقصود في ذاته، وإنما وقف به على الأعلى من التضجر من كل ما يؤذيهما، فدخل الكثير في حكم القليل، وهو مطلق النهي، وهذا يفهم بالاستلزام بطريق العقل الذي هو طريق تحصيل فحوى الخطاب[57]، ونحوه من دخول نفي ظلم الكثير بالضرورة تحت نفي ظلم القليل، وهو مما يفهم بالتبع له دخولا تحت قاعدته، فنفي انتقاص الكثير محصل دلاليا، في العبارة الثانية، بطريق الاستلزام بنفي انتقاص القليل، من باب أولى، غير أنه لا شيء في البنية النحوية يلجئ إلى مثل ذلك الاعتبار في التوجيه والتحصيل، سوى ما يفتحه العقل من طريق علاقة الأدنى بالأعلى، والقليل بالكثير، وهي علاقة تقوم على الاستدعاء العقلي الذي يسمى "الاستلزام" المنطقي، ليكون معمار الدلالة، على الرغم من انسجامه في كليته، متحصلا من جهات عدة، لا من جهة واحدة، ولو كانت تلك الجهة النحو على جلالة قدره، واطراد قواعده، وسلامة بناء نماذجه.

5 _ المجاز والتأسيس للمفارقة الدلالية:

إن الإكراه النحوي الذي اعتمده جاكندوف، كان هدفه بيان طبيعة الحجة المنطقية التي تنعكس في طبيعة التفكير الإنساني وموقفه من التعميم النحوي[58]، وهو ما يميز خاصية الارتباط بين العناصر الوظيفية داخل تراكيب عبارة ما، ويقومها على أساس من صدق الارتباط بينها من جهة وبينها وبين ما تعبر عنه من قضايا من جهة أخرى، ولعل هذا ما كان يرمي إليه سيبويه وهو يحصر أنماط التأليف التي يجري عليها الكلام، وقد وصف بناء على ذلك التراكيب ورتبها في سلم الصوابية، والقابلية لأن تكون وحدات عبارية دالة او غير دالة، على أساس طبيعة القضية التي تعبر عنها من حيث الصدق وعدمه، ومن حيث سلامة التركيب التي لا تقع درجة واحدة [59]، وعلى الجملة فإن وظيفة النحو تحديد معيار مقبولية التراكيب، وهي من طبيعة نحوية صرفية ودلالة في درجة أولى، ومن المؤكد أن اللغة لا تجري دائما على منوالي السلامة النحوية والصدق الإحالي الذي هو من طبيعة دلالية، فهنالك استعمالات قد تتجاوز التأليف المعتاد من جهة النحو، وتتجاوز الدلالية النمطية الحرفية التي تقتنص من التركيب المهيكل نحويا من جهة الدلالة الموسعة، وأبرز ما يمثل تلك الاستعمالات المجاز بمفهومه الواسع، أي كل ما جاوزت به الحقيقة إلى التخييل، الذي كثيرا ما يستعمل في مقابله في الكتابات اللسانية والنقدية الغربية، مصطلح الاستعارة، وهو اشتغال للغة يتجاوز منطق الإحالة الذي تحتكم إليه العبارات النمطية العادية، لذلك يحدد المجاز أو التخييل، "من وجهة نظر منطقية، وبصفة أدق من وجهة نظر صدق الاشتغال، بالتعيين الصفر: فالمكونات اللغوية التي لها في الخطاب الوقائعي وظيفة تعيينية.. هي مكونات فارغة من ناحية تعيينية (على الأقل أغلبها)، وللملفوظات التخييلية، في نظر فريغ، معنى، ولكن ليس لها مرجع.. إن تعريف التخييل بخلوه من التعيين يقتصر على تحديده سلبيا.. [لذلك، ومن وجهة نظر مقاربة أولى، قدمت غودمان تعريفا يتسم بالإيجابية مفاده] أن الخطاب التخييلي هو خطاب ذو تعيين حرفي عديم، ولكنها توسع مفهوم الإحالة مقحمة فيه، من ناحية التعيينَ الإستعاري، ومن ناحية أخرى طرقَ الإحالة غير التعيينية. هكذا فإن الإثبات الخالي من الإحالة عندما يُقرأ قراءة حرفية، يمكن أن يكون صادقا.. حينما يقرأ قراءة استعارية.. أما المقاربة الثانية المستلهمة من المنطق الجهي ومن نظرية العوالم الممكنة، فإنها توسع ميدان الكيانات التي يمكن لها أن تعين.. وقد تم تحيين هذا الحل بما حدث من تطور في المنطق الجهي، وعاد إليها عدد من النقاد والفلاسفة مثل فان ديك.. الذين يعتبرون أن الوظيفة التعيينية للملفوظات التخييلية تحيل إلى عوالم تخييلية ينشئها المؤلف ويبنيها القراء"[60]، ما يعني أن المجاز معمار لغوي يخلق

فيه المتكلم عوالم تنفصل إن قليلا أو كثيرا عن مجال الخبرة الذي يقتبس منه عادة مادة التعبير وموضوعه، ولكن ذلك الإبداع المتولد من نحت مفاهيم جديدة لا يكون بمعزل عن الوقائع الشخص الفعلية التي حصلها من بيئته الاجتماعية بما يعتمل فيها، فعملية توليد المفاهيم التي يتكون منها المجاز متوقفة على "امتدادات التجربة"، تتوسع بتوسعها وتضيق بضيقها، في علاقة طردية دائمة. إن عملية تطوير المفاهيم تلك هي التي تمثل البعد النفسي والذهني للتعبير المجازي، وهو ما اعتبره جاكندوف تحديا وإكراها آخر، إلى جانب الإكراه النحوي، تقوم عليه عملية التفسير العرفاني للتعبير والاستعمال اللغوي[61].

لنأخذ الأمثلة التالية:

1-واهدنا إلى سواء الصراط (ص 23)

2-ولا تجعل يدك مغلولة إلى عنقك ولا تبسطها كل البسط فتقعد ملوما محسورا (الإسراء 29)

على الرغم من أن مبنى العبارتين على الاستعارة التمثيلية، إلا أن تحصيل القصد فيهما لا يكون بكلفة كبيرة، إلى درجة أن المعنى الثاني فيهما يتبادر إلى الذهن بإزاء المعنى الأول الذي هو المعنى الحرفي في العبارتين مع تفاوت بينهما في الكلفة، ولكثرة العهد بهما كأنهما ساوتا الحقيقة، فترى السامع يخيل إليه أنه يصل إلى المراد مباشرة من غير أن يبدئ الفكر فيهما ويعيد، والحقيقة أن المعنى الحرفي مشير إلى الدلالة المقصودة، بطريق الاتساع فيه[62]، فليس المراد على الحقيقة، كما يحصله المخاطَب من البنية النظمية: الهداية إلى الطريق القويم في مسألة اختصام الرجلين إلى داود عليه السلام، لأنه خلاف مراد الخطاب، وخلاف مقتضى السياق الذي هو الحكم بينهما، وإنصاف المظلوم منهما، كما أن النهي عن إلزام اليد العنق أو بسطها ليس هو المقصود من الدلالة المحصلة من البنية النحوية، التي لا تعني أكثر من نسبة النهي إلى المتكلم سبحانه، متوجها إلى مخاطب عام صرفا له عن أن يجعل جارحة اليد مغلولة إلى رقبته، وإنما المعنى الذي نصل إليه بطريق منطوق العبارة هو النهي عن البخل "والإمساك بغل اليد إلى العنق، وهو تمثيل مبني على تخيل اليد مصدرا للبذل والعطاء"[63]، وهذا التمثيل قائم على المشابهة، التي رأى فيها البلاغيون طريقا لربط المستويين الدلاليين الحرفي والاستعاري، والأمر في التشبيه واضح بين، أما في الاستعارة فباعتبار أنها في الأصل تشبيه حذف أحد طرفيه، لإرادة المطابقة والادعاء، قال عبد القاهر الجرجاني: "فالاستعارة أن تريد تشبيه الشيء بالشيء، فتدع أن تفصح بالتشبيه وتظهره، وتجيء إلى اسم المشبه به فتعيرَه المشبه وتجريه عليه. تريد أن تقول: رأيت رجلا هو كالأسد في شجاعته وقوة بطشه سواء، فتدع ذلك وتقول: رأيت أسدا"[64]. على سبيل المبالغة في التشبيه وإن كان مخرجه الاستعارة[65].

إن مهمة النحو في البنية الظاهرة لا تعدو ضمان صحة التعليق الوظيفي، الذي تسلم به من المخالفة النحوية، غير أن المعنى المحصل منها يبدو قلقا لعدم اتساقه مع مراد المخاطِب، ولسياق الخطاب، لذلك كان المعنى الاستعاري الثاني هو المقصود، وإن كان يشتغل في مستوى يمتنع فيه وصف مضمون القضية الناتجة بالمطابقة للحقيقة أو المخالفة، حتى وإن كانت الصياغة إخبارية، كما في الآيتين:

1-وعنده مفاتح الغيب لا يعلمها إلا هو (الأنعام 59).

2-فوجدا فيها جدارا يريد أن ينقض (الكهف 77).

والعدول أو النقل الحاصل ليس هو نقلا للفظ الواقع في مناط المجاز عن أصل وضعه ودلالته من تلقاء نفسه[66]، بل بإرادة المتكلم تحويلَه إلى معنى آخر في طبقة أخرى غير طبقة المستوى النحوي الذي يجري عليه الكلام في دلالته الحرفية الحافة، كما تفهم مباشرة، والبون بين الدلالتين جلي جدا، كالبون بين الإنسان والجدار، بين الحي ومن لا حياة له، وقيمة التعبير في تلك النقلة القائمة على حمل الجماد على الإنسان، ونفخ الحياة فيما ليس بحي، وإكسابه ما له من إرادة واختيار، وهو معنى لا يمكن تحصيله إلا بالحمل على وجه مخصوص، وفي وقت معين لا مطلقا[67]، ولو رام السامع المعنى الحرفي لما كان للكلام نفس القيمة أولا، ولكان فاسدا ثانيا؛ من جهة خرق بعض مبادئ التواصل؛ لأن الغيب شيء مجرد، وليس خزائن على الحقيقة لتكون له مفاتيح، كما أن الجدار جماد ينفعل ولا يفعل من تلقاء نفسه، ولأوقع، ثالثا، في الإحالة؛ لأنه تجسيم للذات الإلهية وجعلها تتصرف تصرف البشر. وجعل الجدار إنسانا يريد ويهم[68]، ولا شك أن ذلك المعنى الأول الناتج عن التركيب النحوي هو ناتج تأليف معاني الكلمات بعضها إلى بعض في مستواها الأول، ولا يمكن أن تدل على أكثر مما أتاحه الوضع اللغوي، وما سمحت به قوانين التركيب، لكنه قطعا ليس هو مراد الخطاب، وأيا كانت القراءة التي نسلم بها مع جاكندوف (المتشددة أو المتسامحة)، فإن المحصلة الدلالية للتركيب الاستعاري ليست ناتج ضم العناصر النحوية، لا جريا على منطق التفريد ولا

على منطق التكتيل على التوالي[69]، وبالتالي لا يمكن لمثل هاتين العبارتين أن تدلا على المعنيين معا، أي لا يمكن أن تحتملا إلا تأويلا واحدا: إحاطة علم الله في العبارة الأولى، واهتراء الجدار ووشوك سقوطه الذي تعلقت به حكمة ترميمه.

إنه، على الرغم من أصالة المشابهة الداعية إلى المقارنة في هذا الباب، باستثناء الكناية، فقد أنكر سورل تبنيها في تفسير آلية عمل المجاز، كما أنكر على أصحاب نظريات التفاعل الدلالي بين مستويي التعبير الاستعاري[70]، وفي الوقت نفسه يدرك ما لعملية التشبيه التي يقوم عليها هذا النوع من التعابير، كما يقر بناء على ذلك، مع جملة الإشكالات التي تثيرها نظرية التشبيه، دور جملة القيم التي تسم المشبه، وهي ذاتها التي تغني المشبه به، وإن كانت تبقى على مستوى التعبير مغيبة، لإحداث ضرب مقصود من الإبهام، وكلما أردنا أن نتبين طبيعة المشبه وجدنا أنه من الضروري تتبع خواص المشبه به، المحذوفة من سياق التعبير الاستعاري، عبر الوقائع والخبرات كما تتحدد في العالم، خلاف التشبيه مكتمل الأركان، ما يعني أن المتلقي ينبغي أن يفسح المجال لنظام التمثيل عنده، ليلتقط أبرز تلك الخواص، في عملية جسر الهوة بين المعنى الحرفي الذي لا يمكن أن يكون مقصودا، وبين المعنى الاستعاري، لكن هذا لا يعطي الوضع ازدواجية في الدلالة:

- مفاتح الغيب = لا مفاتيح للغيب على الحقيقة - (لا تعني سوى) _ الصون وإحاطة العلم
- جدار يريد أن ينقض = لا جدار يريد على الحقيقة (لا تعني سوى) _ مترهل

بقدر ما يستدل على المعنى الاستعاري، من خلال حصر ما تتيحه العلاقة الوضعية العرفية بين الموضوع والمحمول في المشبه به من قيم هي ذاتها الثابت الدلالي فيه[71]، تكون لها صفات في متغير المشبه، وتعطيه شرعية الاتحاد بالمشبه به فيها، وهو ما يسوغ عقد تلك العبارة الاستعارية على ذلك الوجه:

- خزائن النفائس = لازمة المفاتيح المضافة إلى الغيب
- الإنسان = لازمة الإرادة

ولما كان المشبه به (الإنسان) محذوفا، أقيمت لازمته بذات الجدار على سبيل ادعائها له، وكان ذلك مسوغا لذلك الحمل.

والسؤال الذي قد يتبادر إلى الأذهان هو: ما حظ النحو في البنية الاستعارية كالتي مرت؟ هل هو مجرد إجراء لمراقبة سلامة الجمل تركيبيا، ومدى جريها على الوضع القار؟ أم إن ذلك يتجاوز إلى التأويل؟ وإن سلمنا بتجاوزه إلى التأويل، ما هي المرحلة التي يتوقف عندها في السيرورة التأويلية؟

يقر النحاة واللغويون أنه لا أصل في التسمية إلا على معنى وضعي واحد، ولذلك كانت عبارات من قبيل " شربت ماء البحر"، التي مرت معنا في نص سيبويه، كلاما نادا عن الصوابية والمعقولية عنده، جريا على الخاصية العقلانية والحقائقية التي تطبع النحو، والغاية التي لأجلها كان، وما يطرأ على الكلمات من معاني مجازية في التركيب إنما يعول فيه على إرادة المتكلم والقصدية التي تحركه أولا، وعلى المناويل النحوية التي يتبعها في تأليف كلامه، وكيفية ضم العناصر الوظيفية بعضها إلى بعض داخله.

إنه وإن كنا نحصل شيئا من المعنى من خلال إضافة (مفاتح) إلى (الغيب)، وإسناد (الإرادة) إلى (الجدار)، وهما إجراءان نحويان، تتخلق منهما دلالة أولية هي حصيلة الإضافة والإسناد، لكنهما طريقتين في التأليف سرعان ما تثيران الغرابة في نفس المستمع، بسبب التعارض المتولد ما بين طرفي النسبتين، وهنا يكون المتلقي ملزما بتشغيل أنظمة التمثيل الممكنة عنده، والتي تنتهي به إلى تحديد وجوه التنافر والشذوذ ما بين مكونات كل نسبة على حدة، كما تقتضيه خواص ومميزات كل عنصر وفق ما يحدده عالم الخبرة وجملة الوقائع:

- إسناد المادي إلى المعنوي
- إسناد العاقلية إلى الجماد

وكأن هذا الخروج عن المألوف من النظم والتأليف في المستوى النحوي مقصود لحاجة وراءه، وكأن تلك الغرابة متعمدة، بغية تشغيل آلية التأويل، يقول الجرجاني: "وذلك لأن هذه المعاني التي هي الاستعارة والكناية والتمثيل، وسائر ضروب المجاز من بعدها من مقتضيات النظم، وعنه يحدث وبه يكون، لأنه لا يتصور أن يدخل شيء منها في الكلم وهي أفراد لم يتوخ فيما بينها حكم من أحكام النحو. فلا يتصور أن يكون ههنا فعل أو اسم قد دخلته الاستعارة، من دون أن يكون قد ألف مع غيره. أفلا ترى أنه إن قدر في (اشتعل) من قوله تعالى: واشتعل الرأس شيبا. أن لا يكون الرأس فاعلا له، ويكون شيبا منصوبا عنه على التمييز، لم يتصور أن يكون مستعارا؟"[72]، فكأن الطريقة النشاز

في التركيب هدفها توليد الغرابة، التي تدفع المستمع إلى تجاوز المفارقة المترتبة عنها، وذلك إيذان ببداية اشتغال سيرورة التأويل، بأن تحاول أنظمة التمثيل، التي هي من طبيعة وقائعية في مادتها لكنها ذهنية في طريقة اشتغالها، الوصول بالعبارات إلى نقطة القرار التي يحدث عندها الانسجام فيما بين العناصر التركيبية، والبداية بإدراك أن ذلك الإسناد أو تلك النسبة ليست مقصودة لذاتها، وإلا كانت الإحالة، بل المقصود بها دلالة ثانية وراءها من باب دلالة المعاني الأول (الحرفية) على المعاني الثواني (المجازية)، بحمل الجدار على الإنسان لا في كليته، بل في خاصة من خصائصه (الإرادة)، على طريقة إلحاق الأسماء للخواص والصفات، أو كما يقول عبد القاهر الجرجاني، فإن أهل اللسان "بنوا كلامهم، إذا قاسوا وشبهوا، على أن الأشياء تستحق الأسامي لخواص معان هي فيها دون ما عداها، فإذا أثبتوا خاصية شيء لشيء، أثبتوا له اسمه، فإذا جعلوا الرجل بحيث لا تنقص شجاعته عن شجاعة الأسد ولا يعدم منها شيء، قالوا: هو أسد، وإذا وصفوه بالتناهي في الخير والخصال الشريفة، أو بالحسن الذي يبهر قالوا: هو ملك، وإذا وصفوا الشيء بغاية الطيب قالوا: هو مسك، وكذلك الحكم أبدا"[73].

لكن كيف نتمكن من فك الإشكال وجسر الهوة بين الضفتين؟ وهل هذا متاح لأي أحد؟ أم يتفاوت الناس في إدراكه؟ والحقيقة أن القضية التي ينبغي أن ننطلق منها في هذا السياق، هي ضرورة إدراك صعوبة المسلك المجازي عموما والاستعاري على وجه الخصوص، لأنه مبني على رهانين اثنين: يتمثل الأول في إرادة التشبيه مع ما يتبع ذلك من تقصي جملة الإسقاطات ثنائية القطب، الواقعة في اتجاه واحد (من المشبه إلى المشبه به)، ويظهر الثاني في الحذف الذي يطمس كل جهد لتبين قطبي العبارة، فلا يبقى إلا الطرفان مغمورين بالنسبة الشاذة والإلحاق الغريب، وكلا الرهانين مقصود عند المتكلم، ويراد أن ينعكس بنفس القدر عند التلقي، ليكون التواصل مثمرا.

من الواجب، في مرحلة أولى على طريق تقصي المعنى المجازي، أن نعلم أن التدليل المعنوي، القائم على الاستدلال على المعنى بنظيره خلاف التدليل اللفظي القائم على الاستدلال على المعنى باللفظ، إشكالية قديمة متجددة، سواء في الدرس الفلسفي واللساني، أو في الاستعمال، وعلى حد توصيف كاسيرر، فإنه "ليس هناك شيء محير مثير للجدل أكثر من مشكلة معنى المعنى"[74]، وبقدر إدراك حقيقة الفعل المجازي وفهم طبيعته القائمة على المخاتلة، نكون أكثر تلاؤما مع أي تعبير مجازي، ومنحه تفسيرا ملائما، لا يمكن الزعم حقا أنه التفسير الوحيد.

إن المجاز من قبيل الأفعال اللغوية غير المباشرة القائمة على نوع من التوليف مختلف عن توليف التقنين النحوي، لكنه تركيب لا يقع في المستوى الأفقي الذي يكفله النحو، بل يقع في هرمية رأسية، يقدح زنادها اللفظ المركب أفقيا، في ضرب من الإحالة الخارجية –أي خارج التنضيد الأفقي فلا تشبه الإحالة الضميرية مثلا_ المختلفة عن الإحالة بمفهومها النحوي أيضا، وإنما هي إحالة معنوية، ولعل التفسير الذي يقدم عادة في الدرس البلاغي من أن الاستعارة قائمة على نوع من أنواع النقل التي مناطها النوع أو الجنس، في إطار النظرية التي أراد أرسطو أن يقيمها للأجناس والأنواع في منظومة البلاغة القديمة[75]، هو تفسير يراعي جانب الفرادة في الاستعارة، ويقتنصها من سبيل المشابهة بين المنقول والمنقول له، بالاعتماد على عالم التجربة والخبرة، وهو ذات التفسير الذي جعل سورل، من قبل، يتوجس من نظرية المقابلة المعتمدة على المشابهة، وإن كان يقر بدورها في الانتقال بين المعنيين الحرفي والاستعاري، وهنا يأتي دور البوابة اللفظية التي أشرنا إليها، على أن نضع نصب أعيننا أن الكلمات ليست أوعية فارغة، بل تمتلك ذاكرة حية، مشحونة بالسياقات الاجتماعية والثقافية التي تسربت إليها عبر الاستعمال، وتلك الذاكرة ذاتها هي التي تسعف في بناء المفاهيم، من خلال تتبع جملة الخصائص التمييزية البانية للمفهوم في اللفظ بوسيط التجريد، وهو ما أشار إليه الجرجاني سابقا بعبارة "خواص المعاني التي للأسماء دون ما عداها"، هذه هي الخطوة الأولى في اتجاه بناء القصد الذي يعبر عنه المجاز. وهي خطوة تخضع لفعل مزدوج: مجتمعي (عبر التواضع)، وفردي (عبر الاجتهاد في تتبع الخواص في العبارة الاستعارية)، أما الخطوة الثانية، فتفرض نفسها على القارئ، كفعل الجليل الذي أشار إليه العقاد، بأن تستثير العبارة لدى القارئ_ عند الجمع بين التعارضات الشكلية التي للألفاظ بما تهيأ لها من خواص مفهومية_ حالة قلق ذهني، وحيرة نفسية لعدم ائتلاف تلك المفاهيم على ما يقتضيه العقل الذي النحو منطقه في اللغة، فيسعى إلى نوع من الملائمة بين تلك التعارضات، وهو جهد عقلي وعمل ذهني خالص وإن كانت مادته اللغة، يهدف إلى تضييق مساحة الخلاف بينها، والتماس وجه تلاقيها على نحو يحقق هدفين:

- هدف سلامة التركيب بواسطة نزع فتيل التعارض العقلي وإيجاد مسوغ لائتلاف الألفاظ على ذلك النحو،
- هدف تحصيل مقصود المتكلم، في المستوى الاستعاري من التركيب،

وهذا يتم من خلال الإجابة عن سؤال: كيف ذكرنا الجدار بالإنسان، والغيب بالخزائن مثلا في العبارات الاستعارية السابقة؟

هنا تنتصب أمام الذهن جملة الخواص التي للإنسان خِلقية وخُلقية وهي أكثر من أن تحصى، وكذلك الحال بالنسبة للخزائن، فهي صلبة، مقاومة للسرقة واطلاع الفضوليين، وأنها تتخذ لحراسة النفائس، وأن لها مفاتيح، وأن لها قيما يقوم عليها لحفظ ما فيها لنفاسته، وهنا أيضا يكون دور القارئ في تضييق نقاط التقاطع في الجزء الثاني من العبارة (المشبه به)، على اعتبار أنه كلما نجح في ذلك اتضحت العلاقة بين

طرفي الغرابة واستبانت الدلالة المقصودة، فليس المعتبر كل خصائص الإنسان، ولا الخزائن، بل إن قيم التداخل المقصودة هي (يريد – الحفظ والمنع)، وهذه المرحلة هي الكفيلة بتحقيق فهم الأقوال الاستعارية[76]، وهو فهم يحمل طابعا عقليا معقدا كما بينا، لأنه قدرة الذهن على إسناد الصفات في مرحلة أولى، ثم قدرته على إدراك الخلل الإضافي المولد للغرابة، الناتج عن خرق الجدول من جهة وخرق النظام من جهة أخرى[77]، ثم قدرته على تبين الصفات الثابتة في المشبه به، ثم قدرته على إقامة مصفوفة محصورة؛ باستبعاد ما لا يقصد في سياق العبارة، وأخيرا تحصيل المقصود، بتجاوز المعنى الحرفي، وإحداث التوازن بين ما يبدو معنى أوليا وبين المعنى الاستعاري، وهي مراحل لا شك مركبة معقدة.

الخاتمة:

أخيرا، لا يمكننا أن ندعي أن هذه السطور قد أجابت عن كل إشكالية طرحت، ولكن يكفي أننا أثرنا موضوعا نراه جديرا بالطرح والمناقشة، ويمكن أن نجمل القول فيما تقدم في أن الوظيفة الناظمة التي يؤديها النسق النحوي، في شكله الصوري، لا يمكن أن تقوم وحدها ببيان الدلالة الحقة لأي استعمال لغوي، وإنما يكون ذلك بتضافر عوامل أخرى، تتجاوز الطابع البنيوي للنحو، إلى كل مكونات الشبكة التواصلية التي ليست هيئة الكلام إلا واحدة منها، وعنصرا ضمن منظومة الكلام. يكفل النحو، ضمن الخاصية التأشيرية على اختلاف درجاتها، إمكانية الإشارة إلى العالم المجرد الحائد عن الحقيقة، وليس له إلا ذلك، أما تصريف الكلام فخاضع لمكونات التواصل وشروطه، وعليه فأفق الدلالات التداولية فمرتبطة بأغراض الكلام، ومقاصد المتخاطبين، وظروف الخطاب، وهي من طبيعة خارجية متجاوزة للغة، وبالتالي متجاوزة للنحو الذي يعنى بسلامة النسق الداخلي. على الرغم من أن الصرامة البالغة التي تميز قوانين النحو، باعتباره نموذجا متجذرا، فإنه يفسح المجال عمليا، أثناء الاستعمال، لجملة من الاختيارات التأليفية داخل كل نمط، تكون استجابة لمتطلبات المستعملين، وسياقات الاستعمال. ويزداد الأمر استفحالا، ويزداد رجحان كفة مكونات الخطاب غير اللغوية عندما نلج مجال المجاز، الذي تتولد فيه الدلالة عبر سيرورة متعددة الطبقات، لا يسهم النحو إلا في مستوى الدلالة الوظيفية، الذي يبني لنا المعنى الحرفي، أما بقية طبقات السلمية فيكون الاهتداء إليها عن طريق آليات عقلية ذهنية ونفسية، تراعي مقاصد المتكلم وظروف الإنجاز.

في الأساليب التي يجنح فيها النحو إلى الوقوف عند القولبة الشكلية التي لا تحيل إلا على دلالة ظاهرة لا تمثل القصد الحقيقي للمتكلم، نلجأ إلى التضمين الدلالي الذي يفي بالمطلوب عند طرفي الخطاب كليهما، وهو ما يدفع مخاوف ازدواجية القصود عند المخاطِب، التي أثارها بعض الألسنيون، بفضل شروط الصحة التداولية التي هي نهاية تفاعل أضرب متباينة متعاضدة من شروط التمهيد والمضمون والإخلاص، التي هي بدورها من طبيعة غير لغوية في معظمها. كما أنه لا مانع أحيانا من أن يحيل هذا النوع من الأساليب والصياغات على القصدين المضمن والحرفي معا، ولا جمع في حال التعارض والتضاد. كما تؤسس عبارة المقاولة المركبة على ثنائية الجواب على غير مراد السائل كسرا للمتوقع، وصرفا للكلام ناحية ما يجب لفائدته.

ومن أشكال التضمين المنطقي والاستلزام العقلي في نظم الكلام بناؤه على درجة في الدلالة والمقصود فيه ما يتجاوزها درجة ويعلوها رتبة لدخوله فيها، كاقتضاء الضرب والتعنيف ونحوهما في معنى النهي عن التأفف، وكتحصيل معنى الكثرة من مجرد إدراج ما يدل على القلة وهلم جرا.

كما يجب التنبيه إلى دور التخييل في بناء صرح الدلالة، والإسهام في ضرب من الإحالة غير التعيينية لعوالم يشيدها المجاز تكون مختلفة، إن قليلا أو كثيرا، عن عالم الوقائع الحرفي، ومع ذلك يظل خطابا جادا خلاف ما تذهب إليه بعض المسالك التداولية مع سورل ومن لف لفه.

وانتهاء تتقرر ضرورة النحو في اتساق التعبير، وإن كان يعدل عن حاصل دلالته الأولية لتعارضها مع مراد المخاطب وسياق الخطاب؛ لتعذر الحمل على الظاهر، وهذه حالة يستحيل فيها الجمع بين الدلالتين تجنبا للشذوذ، بل يتعين فيها الحمل على التأويل المفضي إلى مسلك إرادة المتكلم ولو حدث الخروج عما يوجبه المنطوق.

هوامش البحث:

[1] -ابن جني، أبو الفتح عثمان. الخصائص، تح: محمد علي النجار، المكتبة العصرية، بيروت، لبنان، ج1، ص27.
[2] - ابن جني، أبو الفتح عثمان. الخصائص، تح: محمد علي النجار، المكتبة العصرية، بيروت، لبنان، ج1، ص29. بغض النظر عن الخلاف الذي جرى بين النحاة في العلاقة بين الجملة والكلام، أيكون مرادفا لها أو هو أخص منها، فقد تفيد وقد لا تفيد، ولا يكون هو إلا مفيدا، ولكن في هذا السياق يبدو أن الجملة مرادفة للكلام ما دامت تحقق الفائدة التامة، ويحصل بها التواصل. وإلا فقد ذكر سيبويه في "باب الاستقامة من الكلام والإحالة" أصنافا لما يبدو جملا تامة، بعضه تحصل به الفائدة وتجب وبعضها تقدح فيه علة إما منطقية تتعلق بالمطابقة وما يمكن أن يتصوره العقل، أو تتعلق بالاختلال التركيبي. الكتاب، تح: عبد السلام هارون، مكتبة الخانجي، القاهرة، مصر، ط3، 1408هـ 1988م، ج1، ص:25.
[3] - قال ابن جني في تعريف النحو: "هو انتحاء سمت كلام العرب، في تصرفه من إعراب وغيره، كالتثنية والجمع، والتحقير، والتكسير والإضافة، والنسب، والتركيب، وغير ذلك ليلحق من ليس من أهل العربية بأهلها في الفصاحة، فينطق بها وإن لم منهم، وإن شذ بعضهم عنها رد به إليها". ج1، ص:34.
[4] - الجرجاني، عبد القاهر أبو عبد الرحمن: دلائل الإعجاز، تح: محمود محمد شاكر، شركة القدر للنشر والتوزيع، القاهرة، مصر، ط3، 1413هـ 1992م، ص56.
[5] - الجرجاني، عبد القاهر أبو عبد الرحمن: دلائل الإعجاز، تح: محمود محمد شاكر، شركة القدر للنشر والتوزيع، القاهرة، مصر، ط3، 1413هـ 1992م، ص87.
[6] - الجرجاني، عبد القاهر أبو عبد الرحمن: دلائل الإعجاز، تح: محمود محمد شاكر، شركة القدر للنشر والتوزيع، القاهرة، مصر، ط3، 1413هـ 1992م، ص258.
[7] - جاكندوف، راي: علم الدلالة والعرفانية، تر: عبد الرزاق بنور، المركز الوطني للترجمة، دار سيناترا، تونس، 2010م، ص158، 159.
[8] - آن بافو، ماري. إليا سرفاتي، جورج: النظريات اللسانية الكبرى، تر: محمد الراضي، المنظمة العربية للترجمة، بيروت، لبنان، ط1، 2012م، ص318.
[9] - آن بافو، ماري. إليا سرفاتي، جورج: النظريات اللسانية الكبرى، تر: محمد الراضي، المنظمة العربية للترجمة، بيروت، لبنان، ط1، 2012م، ص304.
[10] - جاكبسون رومان، آخرون: التواصل نظريات ومقاربات، تر: عز الدين الخطابي، زهور حوتي، منشورات عالم التربية، الرباط، المغرب، ط1، 1428هـ 2007م، ص171.
[11] - جاكبسون رومان، آخرون: التواصل نظريات ومقاربات، تر: عز الدين الخطابي، زهور حوتي، منشورات عالم التربية، الرباط، المغرب، ط1، 1428هـ 2007م، ص:145.
[12] - آن بافو، ماري. إليا سرفاتي، جورج: النظريات اللسانية الكبرى، تر: محمد الراضي، المنظمة العربية للترجمة، بيروت، لبنان، ط1، 2012م، ص275.
[13] - جواد باقر، مرتضى: تشومسكي ومدرسته؛ الثابت والمتحول، ضمن كتاب: لسانيات تشومسكي؛ مراجعة نقدية في الأسس المعرفية، تحرير: يوسف إسكندر يوسف. آل صوينت، مؤيد، دار دجلة، بيروت، لبنان، ط1، 2019م، ص22.
[14] - ابن خلدون، عبد الرحمن: المقدمة، دار القلم، بيروت، لبنان، ط7، 1989م، ص546.
[15]- لانقاكر، رونالد: مدخل في النحو العرفني، تر: الأزهر الزناد، معهد تونس للترجمة، تونس، ط1، 2018م، ص50.
[16] - لانقاكر، رونالد: مدخل في النحو العرفني، تر: الأزهر الزناد، معهد تونس للترجمة، تونس، ط1، 2018م، ص36 وما بعدها. تعد هذه الوجوه الأربعة من الظواهر التي ينسبها النحو العرفني إلى المعجم، يقصد بالترابط عقد الصلات النفسية المؤسسة للعلاقة الرمزية بين البنية الدلالية وبين البنية الصوتية التي تشمل التمثيل الصوتي والتمثيل الكتابي أيضا، أما التآلية فالأداء الآلي للترابطات بفضل التكرار والإعادة، في حين يعني التجريد الخطاطي استخلاص الخواص المشتركة المتعالية على التجارب والخبرات المتعددة.
[17] - جاكندوف، راي: علم الدلالة والعرفانية، تر: عبد الرزاق بنور، المركز الوطني للترجمة، دار سيناترا، تونس، 2010م، ص67.
[18] - سورل، جون. ر.: العبارة والمعنى؛ دراسات في نظرية الأعمال اللغوية، تر: شكري السعدي، معهد تونس للترجمة، تونس، ط1، 2021م، ص61.
[19] - جاكندوف، راي: علم الدلالة والعرفانية، تر: عبد الرزاق بنور، المركز الوطني للترجمة، دار سيناترا، تونس، 2010م، ص ص71، 72.
[20] - الميساوي، خليفة: المصطلح اللساني وتأسيس المفهوم، دار الأمان، الرباط، المغرب، ط1، 1434هـ 2013م، ص57.
[21] - جاكندوف، راي: علم الدلالة والعرفانية، تر: عبد الرزاق بنور، المركز الوطني للترجمة، دار سيناترا، تونس، 2010م، ص54.
[22] - آن بافو، ماري. إليا سرفاتي، جورج: النظريات اللسانية الكبرى، تر: محمد الراضي، المنظمة العربية للترجمة، بيروت، لبنان، ط1، 2012م، ص ص 325، 326.
[23] - لانقاكر، رونالد: مدخل في النحو العرفني، تر: الأزهر الزناد، معهد تونس للترجمة، تونس، ط1، 2018م، ص ص 34، 35.
[24] - سورل، جون. ر.: العبارة والمعنى؛ دراسات في نظرية الأعمال اللغوية، تر: شكري السعدي، معهد تونس للترجمة، تونس، ط1، 2021م، ص61.
[25] - يقول الرضي: "والإشارة في قوله: أسماء الإشارة، لغوية، إذ معناه الأسماء التي تكون بها الإشارة اللغوية، كما أن قوله: مشار إليه، لغوي". الأستراباذي، الرضي: شرح الكافية، تق: إميل بديع يعقوب، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ط1، 1419هـ 1998م، ج3، ص75.
[26] - ابن جني، أبو الفتح عثمان. الخصائص، تح: محمد علي النجار، المكتبة العصرية، بيروت، لبنان، ج1، ص35.
[27] -يول، جورج: التداولية، تر: قصي العتابي، دار الأمان، الرباط، المغرب، ط1، 1431هـ 2010م، ص39.
[28] - الفاكهي، جمال الدين عبد الله بن أحمد: شرح الحدود النحوية، تح: محمد الطيب الإبراهيم، دار النفائس، بيروت، لبنان، ط1، 1417هـ 1996م، ص106.
[29] - بوبوفا، زينايدا. يوسف ستيرن: علم الألفاظ؛ النظام المعجمي للغة، تر: تحسين رزاق عزيز، دار ابن النديم، الجزائر. دار الروافد ناشرون، بيروت، لبنان، ط1، 2019م. ص49.
[30] - قال سيبويه: "اعلم أنهن –يقصد ضمائر الفصل- لا يكن فصلا إلا في الفعل، ولا يكن كذلك إلا في كل فعل الاسم بعده بمنزلته في حال الابتداء، واحتياجه إلى ما بعده كاحتياجه إليه في الابتداء.. إعلاما بأنه قد فصل الاسم، وأنه فيما ينتظر المُحْدَثُ ويتوقعه منه، مما لابد له من أن يذكره للمحدَث، لأنك إذا ابتدأت الاسم فإنما تبتدئه لما بعده.. فكأنه ذكر (هو) ليستدل المحدَث أن ما بعد الاسم ما يخرجه مما وجب له، وأن ما بعد الاسم ليس منه، هذا تفسير الخليل" الكتاب، تح: عبد السلام هارون، مكتبة الخانجي، القاهرة، مصر، ط3، 1408هـ 1988م، ج2، ص389. وتسمية الفصل بصرية، أما الكوفيون فيسمونه عمادا لأنه يحفظ ما بعده عن أن يسقط عنه حكم الخبرية، من باب التشبيه بعماد البيت الذي يحفظ السقف من أن يسقط. شرح الكافية، ج:3، ص: 62. والأصل أن يفصل الضمير بين الركنين المتساويين في التعريف، وأجاز المازني أن يقع فصلا بين المبتدأ وخبره الفعل، شريطة أن يكون فعلا مضارعا، نحو قوله تعالى: "ومكر أولئك هو يبور" لمشابهته الأسماء، لذلك لا يصح دخوله بين المبتدأ والخبر الفعل الماضي. الأستراباذي، الرضي: شرح الكافية، تق: إميل بديع يعقوب، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ط1، 1419هـ 1998م، ج3، ص64. وهو مثال لا يقوم دليلا لإمكانية توجيهه نحويا توجيها مخالفا على ما ذكر الرضي.

[31] - ولعل إدراك ما بين ضمير الفصل وبين ما بعده من علاقة، هو ما جعل بعض النحاة أن حكمه تباع لحكم الاسم الواقع بعده، لأنهما بمنزلة الشيء الواحد، ولذلك يجوز دخول لام الابتداء عليه، نحو قوله تعالى "إنك لأنت الحليم الرشيد"، وهو مذهب يراه الرضي ضعيفا.، الأستراباذي، الرضي: شرح الكافية، تق: إميل بديع يعقوب، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ط1، 1419هـ 1998م، ج3، ص ص66، 67.

[32] -ابن عاشور، محمد الطاهر: التحرير والتنوير، دار سحنون للنشر والتوزيع، تونس. دار ابن حزم، بيروت، لبنان، ط1، 1443هـ 2021م، ج7، ص130.

[33] - ابن عاشور، محمد الطاهر: التحرير والتنوير، دار سحنون للنشر والتوزيع، تونس. دار ابن حزم، بيروت، لبنان، ط1، 1443هـ 2021م، ج6، ص20.

[34] - قلنا شبه النحوية، لأن ليس له وظيفة يؤديها على وجه الحقيقة كالفاعلية والمفعولية والابتداء والإخبار والإضافة وهلم جرا، وبالمقابل لا يمكن أيضا أن يتجرد من وسم نحوي ما يميزه عن غيره في كل عملية تحليل نحوية. ومن ثم فوظيفته مساعدة لا أساسية.

[35] - قال ابن عاشور: "فلما لم يكن مشار إليه محسوس تعين أن يعتبر في الإشارة لفظ الخبر لا غير". ابن عاشور، محمد الطاهر: التحرير والتنوير، دار سحنون للنشر والتوزيع، تونس. دار ابن حزم، بيروت، لبنان، ط1، 1443هـ 2021م، ج3، ص487. وما نراه هو أن لطبيعة المخاطِب دورا في الحمل على ما بعد الإشارة؛ لأنه من تمام معناها، وهي فوق كل ذلك من الأسماء المبهمة.

[36] - قال حازم القرطاجني من البلاغيين: "إن المعاني هي الصور الحاصلة في الأذهان عن الأشياء الموجودة في الأعيان. فكل شيء له وجود خارج الذهن فإنه إذا أدرك حصلت له صورة في الذهن تطابق لما أدرك منه، فإذا عبر عن تلك الصورة الذهنية الحاصلة عن الإدراك أقام اللفظ المعبر به هيئة تلك الصورة الذهنية في أفهام السامعين وأذهانهم. فصار للمعنى وجود آخر من جهة دلالة الألفاظ" منهاج البلغاء وسراج الأدباء، تح: محمد الحبيب الخوجة، دار الغرب الإسلامي، بيروت، لبنان، ط3، 1986م، ص ص18، 19. ومثله ما ذكره ابن جني من اللغويين في الخصائص، والغزالي من الأصوليين في المستصفى في علم الأصول.

[37] - جاكندوف، راي: علم الدلالة والعرفانية، تر: عبد الرزاق بنور، المركز الوطني للترجمة، دار سيناترا، تونس، 2010م، ص72.

[38] - جاكبسون رومان، آخرون: التواصل نظريات ومقاربات، تر: عز الدين الخطابي، زهور حوتي، منشورات عالم التربية، الرباط، المغرب، ط1، 1428هـ 2007م، ص145.

[39] - جاكبسون رومان، آخرون: التواصل نظريات ومقاربات، تر: عز الدين الخطابي، زهور حوتي، منشورات عالم التربية، الرباط، المغرب، ط1، 1428هـ 2007م، ص96.

[40] - ابن جني، أبو الفتح عثمان. الخصائص، تح: محمد علي النجار، المكتبة العصرية، بيروت، لبنان، ج1، ص248.

[41] - يول، جورج: التداولية، تر: قصي العتابي، دار الأمان، الرباط، المغرب، ط1، 1431هـ 2010م، ص30.

[42] - ابن عاشور، محمد الطاهر: التحرير والتنوير، دار سحنون للنشر والتوزيع، تونس. دار ابن حزم، بيروت، لبنان، ط1، 1443هـ 2021م، ج6، ص431.

[43] - ابن عاشور، محمد الطاهر: التحرير والتنوير، دار سحنون للنشر والتوزيع، تونس. دار ابن حزم، بيروت، لبنان، ط1، 1443هـ 2021م، ج12، ص ص464، 465.

[44] - والذي عليه معظم المفسرين أن الآية لا تعني شخصا محددا، بل يراد بها في سياقه فريق بكامله. التحرير والتنوير، ج10، ص: 326. ونرى أن تلك الحالة يمكن لها أن تتكرر إذا تكررت شروطها وحضرت ظروفها، فمتى توفر مضمون الصلة وهو إغلاظ القول للوالدين وإنكار البعث كان من فعل ذلك وهو في حكم "الذي" المذكور هنا، ومما يؤيد عدم اختصاص (الذي) في الآية أنه يدل على صنف من الناس الذين أمروا أن يحسنوا إلى الوالدين (ووصينا الإنسان بولديه حسنا آ15)، فكان منهم هذا الفريق، في مقابل فريق آخر تقدم في قوله تعالى: "حتى إذا بلغ أشده وبلغ أربعين سنة قال رب أوزعني أن أشكر نعمتك التي أنعمت علي وعلى والدي وأن أعمل صالحا ترضاه وأصلح لي في ذريتي إني تبت إليك وإني من المسلمين".

[45] - الجرجاني، عبد القاهر أبو عبد الرحمن: دلائل الإعجاز، تح: محمود محمد شاكر، شركة القدر للنشر والتوزيع، القاهرة، مصر، ط3، 1413هـ 1992م، ص200. وما ذكروه من قصد شخص اشتهر بفعله قوله تعالى "ولا تكونوا كالتي نقضت غزلها من بعد قوة أنكاثا". النحل92. وهي المشهورة بحمقاء مكة التي إنما عرفت بما فعلته بغزلها والكلام من باب التمثيل. والموصول على هذا التقدير تابع لمحذوف واقع مفعولا لفعل محذوف تقديره أذكر، وإن كان هناك من يقدره مبتدأ خبره جملة "أولئك الذين حق عليهم القول في أمم قد خلت من قبلهم من الجن والإنس" الآية 18.

[46] - وذلك نظير قولهم "إني لأمر بالرجل مثلك. إن اللام زائدة، حتى كأنه قال: إني لأمر برجل مثلك، لما لم يكن الرجل هنا مقصودا معينا، على قول الخليل.." ابن جني، أبو الفتح عثمان. الخصائص، تح: محمد علي النجار، المكتبة العصرية، بيروت، لبنان، ج3، ص99.

[47] - يول، جورج: التداولية، تر: قصي العتابي، دار الأمان، الرباط، المغرب، ط1، 1431هـ 2010م، ص42.

[48] - جاكندوف، راي: علم الدلالة والعرفانية، تر: عبد الرزاق بنور، المركز الوطني للترجمة، دار سيناترا، تونس، 2010م، ص ص 64، 65.

[49] - وهو ما عناه عبد القاهر الجرجاني بقوله: "ومما ينبغي أن يعلمه الإنسان ويجعله على ذكر، أنه لا يتصور أن يتعلق الفكر بمعاني الكلم أفرادا ومجردة من معاني النحو- أي الوظائف – فلا يقوم في وهم ولا يصح في عقل، أن يتفكر متفكر في معنى (فعل) من غير أن يريد إعماله في (اسم)، ولا أن يتفكر متفكر في معنى (اسم) من غير أن يريد إعمال (فعل) فيه، وجعله فاعلا له أو مفعولا، أو يريد فيه حكما سوى ذلك من الأحكام، مثل أن يريد جعله مبتدأ، أو خبرا، أو صفة أو حالا، أو ما شاكل ذلك". الجرجاني، عبد القاهر أبو عبد الرحمن: دلائل الإعجاز، تح: محمود محمد شاكر، شركة القدر للنشر والتوزيع، القاهرة، مصر، ط3، 1413هـ 1992م، ص410.

[50] - الجرجاني، عبد القاهر أبو عبد الرحمن: دلائل الإعجاز، تح: محمود محمد شاكر، شركة القدر للنشر والتوزيع، القاهرة، مصر، ط3، 1413هـ 1992م، ص315.

[51] - الجرجاني، عبد القاهر أبو عبد الرحمن: دلائل الإعجاز، تح: محمود محمد شاكر، شركة القدر للنشر والتوزيع، القاهرة، مصر، ط3، 1413هـ 1992م، ص429.

[52] - عبد الجبار بن غربية: مدخل إلى النحو العرفاني، مسكلياني للنشر، كلية الآداب والفنون والإنسانيات، منوبة، تونس، ط 1، 2010م، ص36.

[53] - سورل، جون. ر: العبارة والمعنى؛ دراسات في نظرية الأعمال اللغوية، تر: شكري السعدي، معهد تونس للترجمة، تونس، ط1، 2021م، ص ص63،62.

[54] - ابن عاشور، محمد الطاهر: التحرير والتنوير، دار سحنون للنشر والتوزيع، تونس. دار ابن حزم، بيروت، لبنان، ط1، 1443هـ 2021م، ج6، ص335.

[55] - وهو من قبيل إخراج الكلام خلاف مقتضى الظاهر، "وهو تلقي المخاطب بغير ما يترقب، بحمل كلامه على خلاف مراده، تنبيها على أنه الأولى بالقصد، أو السائل بغير ما يتطلب بتنزيل سؤاله منزلة غيره تنبيها على أنه الأولى بحاله أو المهم له" القزويني، الخطب: الإيضاح في علوم البلاغة، تح: محمد عبد المنعم خفاجي، دار الجيل، بيروت، لبنان، ط3، 1414هـ 1993م، ج2، ص94.

[56] - الجرجاني، عبد القاهر أبو عبد الرحمن: دلائل الإعجاز، تح: محمود محمد شاكر، شركة القدر للنشر والتوزيع، القاهرة، مصر، ط3، 1413هـ 1992م، ص138. وقد مثل له الجرجاني له في موقع المحاورة لا السؤال بقول القائل: "مثل الأمير يحمل على الأدهم والأشهب" وهما من جياد الخيل، ليخرج كلام الحجاج حينما هدده بقوله: "لأحملنك على الأدهم"، يقصد القيد، وكأنه أجاب بأن ما ينبغي في حق الأمير أن يكون كريما، وأنه ينتظر منه الهبات لا العقوبة التي لا تنبغي في حقه.

[57] - قال الطاهر بن عاشور: "ليس المقصود من النهي عن أن يقول لهما (أف) خاصة، وإنما المقصود النهي عن الأذى الذي أقله الأذى باللسان بأوجز كلمة، وبأنها غير دالة على أكثر من حصول الضجر لقائلها دون شتم أو ذم، فيفهم منه النهي مما هو أشد أذى بطريق فحوى الخطاب بالأولى". التحرير والتنوير، دار سحنون للنشر والتوزيع، تونس. دار ابن حزم، بيروت، لبنان، ط1، 1443هـ 2021م، ج6، ص474.

[58] - جاكندوف، راي: علم الدلالة والعرفانية، تر: عبد الرزاق بنور، المركز الوطني للترجمة، دار سيناترا، تونس، 2010م، ص ص67، 68.

[59] - الكتاب، ج: 1، ص: 25، 26 ونصه: "هذا باب الاستقامة من الكلام الإحالة، فمنه مستقيم حسن، ومحال، ومستقيم كذب، ومستقيم قبيح، وما هو محال كذب. فأما المستقيم الحسن فقولك: أتيتك أمس وسآتيك غدا. وأما المحال فأن تنقض أول كلامك بآخره فتقول: أتيتك غدا، وسآتيك أمس، وأما المستقيم الكذب فقولك: حملت الجبل، وشربت ماء البحر، ونحوه. وأما المستقيم القبيح فأن تضع اللفظ في غير موضعه، نحو قولك: قد زيدا رأيت، وكي زيد يأتيك، وأشباه ذلك. وأما المحال الكذب فأن تقول: سوف أشرب ماء البحر أمس"

[60] -ديكرو أوزوالد. شافار، جان ماري: المعجم الموسوعي الجديد في علوم اللغة، تر: عبد القادر المهيري، المركز الوطني للترجمة، تونس، 2010م. ص ص ص311، 312، 313.

والجدير بالذكر أن هنالك من يميز بين التخييل وبين الاستعارة، مثل سورل، الذي يرى أن "ما يحدث في الخطاب التخييلي يختلف اختلافا تاما عن الوجوه المجازية ويستقل عنها. فقد تقع الاستعارة في أثر غير تخييلي كما تقع في أثر تخييلي" سورل، جون. ر: العبارة والمعنى؛ دراسات في نظرية الأعمال اللغوية، تر: شكري السعدي، معهد تونس للترجمة، تونس، ط1، 2021م، ص95. وما يميز بينهما على هذا المستوى أن الخطاب التخييلي خطاب غير جاد، كأن يخبرنا كاتب رواية ما أن المطر ينزل في الخارج من غير أن يلتزم بجدية أن يكون المطر ينزل في الخارج وقت الكتابة، بينما يتميز الخطاب الاستعاري بالاستعمال غير الحرفي، وبهذا يكون التخييل أعم من الاستعارة.

[61] - جاكندوف، راي: علم الدلالة والعرفانية، تر: عبد الرزاق بنور، المركز الوطني للترجمة، دار سيناترا، تونس، 2010م، ص ص67، 70. وبهذا يكون الإكراهان النحوي والعرفاني "يستخدمان في جعل النظرية الدلالية مسؤولة عن وقائع النحو وعن وقائع علم النفس العرفاني تباعا".

[62] - قال الجرجاني: "وجملة الأمر أن صور المعاني لا تتغير بنقلها من لفظ إلى لفظ، حتى يكون هناك اتساع ومجاز، وحتى لا يراد من الألفاظ ظواهر ما وضعت له في اللغة، ولكن يشار بمعانيها إلى معان أخر". دلائل الإعجاز، تح: محمود محمد شاكر، شركة القدر للنشر والتوزيع، القاهرة، مصر، ط3، 1413هـ 1992م، ص265.

[63] - التحرير والتنوير، دار سحنون للنشر والتوزيع، تونس. دار ابن حزم، بيروت، لبنان، ط1، 1443هـ 2021م، ج6، ص485.

[64] - دلائل الإعجاز، تح: محمود محمد شاكر، شركة القدر للنشر والتوزيع، القاهرة، مصر، ط3، 1413هـ 1992م، ص67.

[65] - يقول السكاكي، يوسف أبو يعقوب في حد الاستعارة: "حدها.. عند الأكثر جعل الشيء الشيء لأجل المبالغة في التشبيه" مفتاح العلوم، تقديم عبد الحد هنداوي، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ط1، 1420هـ 2000م، ص493.

[66] - يقول الجرجاني: "واعلم أنك ترى الناس وكأنهم يرون أنك إذا قلت: رأيت أسدا، وانت تريد التشبيه، كنت نقلت لفظ (أسد) عما وضع له في اللغة، واستعملته في معنى غير معناه، حتى كأن ليس الاستعارة إلا أن تعمد إلى اسم الشيء فتجعله اسما لشبيهه، وحتى كأن لا فصل بين الاستعارة وبين تسمية المطر سماء- والنبت غيثا، والمزادة راوية، وأشباه ذلك مما يوقع فيه اسم الشيء على ما هو منه بسبب، ويذهبون عما هو مركوز في الطباع من أن المعنى في المبالغة" دلائل الإعجاز، تح: محمود محمد شاكر، شركة القدر للنشر والتوزيع، القاهرة، مصر، ط3، 1413هـ 1992م، ص432.

[67] - يقول حازم القرطاجني في أصل الإعمال في المعاني الأول وتولد المعاني المجازية والتخييلية منها: "والمتصرف في هذه المعاني لا يخلو من أن يكون مثبتا.. أو مبطلا.. أو مساويا.. أو مباينا.. أو مرجحا أو مشككا.. وللعبارة عن جميع ذلك أدوات وضعت للاختصار. وقد يعبر عن جميع ذلك بغير تلك الأدوات. فهذه وأشباهها من المعاني، التي تدل على مقاصد المتكلم واعتقاداته وأحكامه في التصورات والتصديقات المتعلقات بغرضه، معان ثوان ينوطها بمعاني كلامه لتبين فيها أحكاما وشروطا" منهاج البلغاء وسراج الأدباء، تح: محمد الحبيب الخوجة، دار الغرب الإسلامي، بيروت، لبنان، ط3، 1986م ص ص13، 14.

[68] - سورل، جون. ر: العبارة والمعنى؛ دراسات في نظرية الأعمال اللغوية، تر: شكري السعدي، معهد تونس للترجمة، تونس، ط1، 2021م، ص143.

[69] - جاكندوف، راي: علم الدلالة والعرفانية، تر: عبد الرزاق بنور، المركز الوطني للترجمة، دار سيناترا، تونس، 2010م، ص158.

[70] - سورل، جون. ر: العبارة والمعنى؛ دراسات في نظرية الأعمال اللغوية، تر: شكري السعدي، معهد تونس للترجمة، تونس، ط1، 2021م، ص ص ص122، 123، 129.

[71] - سورل، جون. ر: العبارة والمعنى؛ دراسات في نظرية الأعمال اللغوية، تر: شكري السعدي، معهد تونس للترجمة، تونس، ط1، 2021م، ص145.

[72] - الجرجاني، عبد القاهر أبو بكر: دلائل الإعجاز، تح: محمود محمد شاكر، شركة القدر للنشر والتوزيع، القاهرة، مصر، ط3، 1413هـ 1992م، ص393.

[73] - الجرجاني، عبد القاهر أبو بكر: دلائل الإعجاز، تح: محمود محمد شاكر، شركة القدر للنشر والتوزيع، القاهرة، مصر، ط3، 1413هـ 1992م، ص433.

[74] - كاسيرر، أرنست: مقال في الإنسان؛ مدخل إلى فلسفة الحضارة الإنسانية، تر: إحسان عباس، دار ابن النديم، الجزائر؛ دار الروافد، ناشرون، بيروت، لبنان، ط1، 2020م، ص176.

[75] - سورل، جون. ر: العبارة والمعنى؛ دراسات في نظرية الأعمال اللغوية، تر: شكري السعدي، معهد تونس للترجمة، تونس، ط1، 2021م، ص137. محي الدين محسب: الإدراكيات؛ أبعاد إبستمولوجية وجهات تطبيقية، كنوز المعرفة، عمان، الأردن، ط1، 1438هـ 2017م، ص147.

[76] - سورل، جون. ر: العبارة والمعنى؛ دراسات في نظرية الأعمال اللغوية، تر: شكري السعدي، معهد تونس للترجمة، تونس، ط1، 2021م، ص144.

[77] - وهذا الخرق المتجاوز للمألوف على مستوى المجاز هو ما حدا برومان جاكبسون لأن يشبه ما يجري على مستوى الاستعارة بما يظهر على مريض الأفازيا، الذي يبدو الخلل عنده في صورة سوء انتقاء للكمات على مستوى المعجم، وسوء إسقاط للمختارات المعجمية على مستوى التوليف.

قائمة المصادرة والمراجع:

1- الإستراباذي، رضي الدين محمد بن الحسن: شرح الكافية، تق: إميل بديع يعقوب، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ط1، 1419هـ 1998م.

2-أوزوالد ديكرو، جان ماري شافار: المعجم الموسوعي الجديد في علوم اللغة، تر: عبد القادر المهيري، المركز الوطني لترجمة، تونس، 2010م.

3-إرنست كاسيرر: مقال في الإنسان، مدخل إلى فلسفة الحضارة الإنسانية، تر: إحسان عباس، دار ابن النديم، الجزائر. دار الروافد، ناشرون، بيروت، لنان، ط1، 2020م.

4-الجرجاني، عبد القاهر: دلائل الإعجاز، تح: محمود محمد شاكر، شركة القدر للنشر والتوزيع، القاهرة، مصر، ط3، 1413هـ، 1992م.

5-جورج يول: التداولية، تر: قصي العتابي، دار الأمان، الرباط، ط1، 1431هـ 2010م.

6-جون سورل: العبارة والمعنى، تر: شكري السعدي، معهد تونس للترجمة، تونس، ط1، 2021م

7-ابن جني، عثمان أبو الفتح: الخصائص، تح: محمد علي النجار، المكتبة العصرية، بيروت لبنان، (د ط. ت)
8-ابن خلدون، عبد الرحمن: المقدمة، دار القلم، بيروت، لبنان، ط7، 1989م.
9-خليفة الميساوي: المصطلح اللساني وتأسيس المفهوم، دار الأمان، الرباط، المغرب، ط1، 1434هـ 2013م.
10-جاكندوف، راي: علم الدلالة والعرفانية، تر: عبد الرزاق بنور، المركز الوطني للترجمة، تونس، 2010م.
11- جاكبسون، رومان، أخرون: التواصل نظريات ومقاربات، تر: عز الدين الخطابي، زهور حوتي، منشورات عالم التربية، الرباط، المغرب، ط1، 1428هـ 2007م.
12-لانقاكر، رونالد: مدخل في النحو العرفاني، تر: الأزهر الزناد، معهد تونس للترجمة، تونس، ط1، 2018م.
13-بوبوفا، زينايدا. ستيرن، يوسف: علم الألفاظ؛ النظام المعجمي للغة، تر: تحسين رزاق عزيز، ابن النديم، الجزائر – دار الروافد ناشرون، بيروت، لبنان، ط1، 2019م.
14-السكاكي، أبو يعقوب يوسف بن محمد بن علي: مفتاح العلوم، تق: عبد الحد هنداوي، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ط1، 1420هـ 2000م.
15-سيبويه، أبو بشر عمرو بن عثمان: الكتاب، تح: عبد السلام هارون، مكتبة الخانجي، القاهرة، مصر، ط3، 1408هـ 1988م.
16-بن غربية، عبد الجبار: مدخل إلى النحو العرفاني، مسكلياني للنشر، كلية الآداب والفنون والإنسانيات، منوبة، تونس، ط1، 2010م.
17-الفاكهي جمال الدين عبد الله بن أحمد: شرح الحدود النحوية، تح: محمد الطيب الإبراهيم، دار النفائس، بيروت، لبنان، ط1، 1417هـ 1996م.
18-القرطاجني، أبي الحسن حازم: منهاج البلغاء وسراج الأدباء، تح: محمد الحبيب ابن الخوجة، دار الغرب الإسلامي، بيروت، لبنان، طبعة1، 1986م.
19-القزويني، الخطيب: الإيضاح في علوم البلاغة، تح: محمد عبد المنعم خفاجي، دار الجيل، بيروت، لبنان، ط3، 1414هـ 1993م.
20-ماري آن بافو، جورج إليا سرفاتي: النظريات اللسانية الكبرى، من النحو المقارن إلى الذرائعية، تر: محمد الراضي، المنظمة العربية للترجمة، بيروت، لبنان، طبعة1، 2012م.
21-بن عاشور، محمد الطاهر: التحرير والتنوير، دار سحنون للنشر والتوزيع، نوس. دار ابن حزم، بيروت، لبنان، ط1، 1443هـ 2021م.
22-محسب، محي الدين: الإدراكيات؛ أبعاد إبستمولوجية وجهات تطبيقية، كنوز المعرفة، عمان، الأردن، ط1، 1438هـ 2017م.
23-مرتضى جواد باقر: تشومسكي ومدرسته؛ الثابت والمتحول. لسانيات تشومسكي، مراجعة نقدية في الأسس المعرفية، تحرير: يوسف إسكندر ومؤيد آل صوينت، دار دجلة بيروت، لبنان، ط1، 2019م.